



تہذیب سخن زارہ لائبات الواجب

A circular medallion featuring intricate calligraphic script, possibly in Persian or Arabic, set against a dark background. The script is highly stylized and fills the entire circle.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اذ كل ممكن فله علة قيل اعلم ان المقدم من المذكورة انما تتم
لو ثبتت انه لا يجوز ان يكون وجوده ولا بد لنفي هذا الاحتمال
من دليل ودعوى البدهية ممكن مما يقتضيه ماهية امر اخر
من حيث هي بله اشتراط وجوب ان يكون وجود الممكن من لوازم
ذلك امر له خروجه لنفي هذا الاحتمال من دليل ^{دعوى البدهية} ^{مستبعدة}
اقول فيه نظرا للضرورة حاكمة بان مفيد الوجوب يجب ان يكون موجبا
ومنعه مكابرة لا يستحق الجواب في ما توهمه من لوازم الماهية
من حيث هي بله اشتراط وجوده فهو فاسد لان معنى كونه
الماهية مقتضية بشئ ليس له انها يقتضيه ذلكا لشيء في كل
الوجودين اي ليس بخصوص وجود مدخل في انصافها بله انه
ليس للوجود اصلا مدخل فيه وعلى تقدير ان يكون المراد باقتضاء
الماهية لوازمها اقتضاها لها من حيث هي فلا شك ان المراد
باقتضاها لها اقتضاها لالتصاف بها لا اقتضاها وجودها ذلكا لالزام
في نفسها وكل منها في الوجود الخارجية فلا يرد النقض باللوازم
علينا قال صاحب المحاكم في مجتبه التلازم المعلول اما معلول ^{الوجود}
واما للماهية وله نفع بكونه معلول الوجود الى ان العلة من حيث
هي كونه موجودة في الخارج يقتضيه وجوده وله نفع بكونه معلول
الماهية ان الماهية مع قطع النظر عن الوجودين يقتضيه ذلكا لالزام
فانه مع بل نفع بيان الماهية اذا وجدت اي وجودا كالاقتضاء للمعلول
وله شك ان الماهية اذا كانت بحيث من حصول العقل حصل
شيء لا يكون ذلكا لشيء الى صفة من صفاتها وحالة من احوالها ^{هنا}
كله موهوب ان يصح فيما ذكرناه والمراد بالحصول في قوله

شئ

شئ اعم من حصول شئ في نفسه ومن حصوله بغيره فلا يرد انه لو لم
الماهية ليس بحيث ان يحصل في الذهب عند حصولها فيه بل لا يرد
هو ان تصاف بها في الذهب واما الحصول فقد وجوب ^{في الكمية}
اي حيي الدور والتساقط الترديد جار على التقديرين الحقول
عرضه التنبه الى ما اشار اليه قبل هذا من ان اثبات المبدء ليس
موقفا على ابطال الدور والتساقط بل البرهان يجري على التقديرين
وعلى ان جميع الاحتمالات على تقدير التساقط على تقدير الدور
ايضا وتخصيص اليراد بجواز عليته ما فوق المعلول الى خير بالذكر
فان في وروده على تقدير الدور نوع خفاء قيل يرد على ما ذكره في
بيان جريان على تقدير الدور ايضا من كونه علة للمجموع المشتمل
على الدور ذلكا لشيء عنه واحد انه يلزم الترجيح بله مرجح ويكون
كل من احاده علة بما عداه منها وايضا لا يكون في علل مستقلة متدا
بخلاف على تقدير التساقط اقول ان خير بان الترجيح ^{بله مرجح}
يلزم لو قال استثناء واحد بعينه وله علة التلازم وليس متوالم
هذا بل غرضه ان العلة في المجموع المشتمل على الدور هو ذلكا للمجموع ^{المستثنى}
عنه واحد اي واحد كما لا يمكن ان يستثنى بكونه الجاعلة
متلا للمجموع المشتمل على الدور اذا فرض ان غنة يكون لكل واحد
من الاربعة الحاصل المتداخلة اجزاء بعضها علة مستقلة وبهذا
ان دفع ما ذكرناه ان لا يكون في علة مستقلة متداخلة ان المراد بتداخل
الاطلاق ان اجزاء بعضها في اجزاء تدبر ضرورة ان ما يوجد
جميع اجزائه فهو موجود قبل هذا وان كان ما يتبادر الى اوهام الى
قبوله فوفق شرفه بالمنع بانه يجوز ان يكون امر خارج متلا بمعية
جميع اجزائه للشيء كما ان العلم لامت الدور مع مثله في كونها قضية شئ

بتعلقه بيقاع والانتزاع بالاضيق منها وهي الوقوع فكونه مجزئاً تلك المعلوما
عينا للقضية مشروطة بتعلق الايقاع والانتزاع فاذا تحقق تلك الا
الاربعة كلها ولم يتحقق قضية معان جميعا جزاءها موجوده ويصح
ما يعين هذا الكلام اقول لا شك ان له ادنى مسكة ان الكل ليس بالجميع
الاجزاء فاذا تحقق فكيف لا يتحقق الكل والقول يجوز كونه امر
خارج مشروطا للعينية مردود بما فسي منه انما هيته واجزاها
لا يمكن ان يكون مجعولة اعستندة الى الغير وما ذكره من ان
المعلومات الاربعة حاصلة والقضية ليست بحاصلة فهو مدفوع
بان جزء القضية هو الوقوع واللا وقوع بشروط تعلقه بيقاع
او الانتزاع بها بمعنى ان جزء القضية هو الوقوع على هذا النحو
واللا وقوع على هذا النحو بمعنى تعلقه بيقاع او الانتزاع
بها بمعنى ان جزء القضية هو الوقوع على هذا النحو واللا وقوع
على هذا النحو بمعنى تعلقه بيقاع او الانتزاع بشروط لكونها جزئيين
حتى يلزم ان يكون جزء الشيء مجعولا بجزء القضية هو الوقوع واللا وقوع
على هذا النحو ولا يكون تلكا معلوما عينا للقضية مشروطة بهذا
وايضاهذا على تقدير صحته لا يضيق بالمقادير اذ هو كل واحد من
اجزاء الشيء موجودا كان له جزاء بحيث لا يشذ عنها شيء موجودا او لا
رييب واما كل واحد من اجزاء الشيء موجودا كان له جزاء الى ريب
بحيث لا يشذ عنها شيء موجودا واما ان جميع اجزاء الشيء اذا حصل
يحصل ذلك الشيء فلا يتعلق به غرضه المقام وهو في الحاشية قيل
كل مركب ممكن يستلزم لكون المركبات الخ اقول هذا الحاشية يتعلق بقوله
لا شك في وجود ممكن ما كالمركبات وتوحيدها ان الجميع المحلى باللام يفيد
العموم فخلوصه الكلام هو انه لا شك في امكان كل مركب ويلزم هذا ممكنا

المركبات المستندة فعلى هذا فكل الجوابين منطبق على ما لا يخفى لا بقوله
ولا شك ان ممكن كان عمده بعضا لناظريه في الكتاب حتى يرد
ان الحكم بامكان جميعها الممكن الموجد لا يتوقف على الحكم بامكان
كل مركب ولا يستلزمه فكيف يتجمل السؤال قيل ليس شيء من التخصيص
عند اما الاول فلا تفرق بين المركب الموجود والمعدوم
في ذلك لان الاحتياج الى الغير مطلقا اي وصفه كما يقتضيه ان
لا يكون الذات كافية فيه ولا يقتضيه من حيث هي اقتضاء تاما
ضروريا وهو ان كان الذات على ما يستفاد من التقييم لمقتضى
عندهم واما الثاني فلا تفرق بين الكل مطلقا مفتقرا الى اجزائه وجودا
وعدمه كما يشهد به البديهة ومنه مكابرة والقول يجوز ان
الجميع محال ليس كليا جاريا في جميع الصور يجوز ان يكون احد المحال
منافيا لاخر فلا يجامع فضلا عن ان يستلزمه والاولى ان يقال
ان التركيب مطلقا يستدعي امكان الذات وينبغي ان متعلق
الذات كما انه يناهز الوجوب الذات فعلى هذا كل مركب ولو من الضدين
والنقيضين ممكن بالذات وان كان متنافيا بالغير وانا اقول فيه
بحث من وجوه اما الاول فلا تفرق بين التخصيص ليس الى رفع نقص
يرد على قولهم كل مركب ممكن فاذا بين المعترض ان المركبات
كلها ممكن فلا يرد النقص فلا يحتاج الى التخصيص وبالحمل فرضا
دفعها للنقص لا تحققت ان المركبات المعدومة غير ممكن فيه ان
المركبات سواء كانت موجودة او معدومة ممكنة لا يضيق اذ
النقص يدفع على هذا التقدير ايضا واما الثاني فهو ان عمده
اقتضاء الذات وصفه اقتضاء تاما ضروريا ليس عبارة عن
الامكان الا ترى ان شريكا البارى لا يقتضيه الوجود اقتضاء تاما

ضروريه ما يمكن ان ليس يمكن له قضاء العدم لذاته فلم لا يجوز ان يكون
المركب المتعدي ايضا كذلك يقتضي العدم لذاته وان احتياج في الوجود
الى الاجزاء لا بد لنفي هذا الاحتمال من دليل فان قلت كل مركب سواء
كان معدوما او موجودا يمكن قلنا هب ان الممكن لو كان متمتعا
محتاج في وجوده الى وجود الاجزاء لكن لا نتم احتياج المركب في انعدامه
الى انعدام الاجزاء اذ من جملة ايجابه عدم المركب انعدامه بالمره
في هذا النحو لا يتصور تقدم عدم الجزء ولا يلزم من صحة قولنا لو
لم يكن الاجزاء معدوما لم يكن الكل معدوما لا يستلزم عدم الكل عدم
الجزء لا الفرعية سلمنا تقدم الجزء ولا يلزم من صحة قولنا لو لم يكن الاجزاء
على الكل لكن لا نتم منافاته له متناع الذاتي اذ يكفي في الامتناع الذاتي امتناع
عدم الى ما يستند الى الذات كما يكفي في الوجوب الذاتي استناد
الوجود الى ما يستند الى الذات على ما قرره سيد السند في سبيل
كتبه ولم لا يجوز ان يستند عدم الجزء الى ذات المركب بان يقتضي
المركب لذاته عدم اجزائه لا يقال له مؤخره قضاء امره الى انعدامه
عليه بحسب الوجود بحيث يحكم العقل بانه يقبل الاول في وجود الثاني فلو
اقتضى ذات المركب عدم جزءه لزم تقدم المركب بحسب الوجود
على عدم اجزائه ويلزم تقدم وجود الجزء على عدمه لانه وجود الجزء
مقدم على وجود الكل لا نأقول ليس معنى اقتضاء له مره من ان
عدم جزءه استحقاقه لذاته بذلك لعدم اليسر القوم يقول انه شيء
الباري يقتضي لذاته العدم وليس انهم لا يعنون به انهم مقدم
بحسب وجوده على عدمه بل لا يعنون به الا انه مستحق في ذاته
واما الثالث فهو اننا لا نتم ان احدا المحال ليس وان كان متناظرا
للاخر لا يجامع له غاية لا مره جميعها مع لكن المحال يمكن ان

يستلزم

يستلزم المحال وهذا الكلام في الاقيه واما الرابع فهو ان قوله
المركب المطلق يستدعي له مكانا كلامه من غير روية لانه يستلزم
ان يكون شريكا للباري ممكناتنا عنه ذلك علوا كبيرا اذ حاصل كلامه
ان كل مركب ممكن لذاته ومن جملة المركب الذي يكون شريكا للباري
فقطه اما نفس المجموع الى قبل هذا البرهان موقوف على ان
يكون علة لحدوث علة للبقاء والى فيجوز ان لا يكون مؤثرا للوقت
باقيا ان تأثير المؤثر فلا يلزم اجتماع الممكنات الموجودة في الوجود فلو
لا توقف لهذا البرهان على وجود الممكنات بحقيقة بل يكفي اصل وجودها
ولو متفرقة لا نأقول اذا كان كل واحد من احاد السلسلة موجودا
ولو في وقت ما يكون جميع تلك الافراد من حيث لا يشذ عنها شيء موجودا
ممكن لا بد له من علة لا يقال ليس تلك الافراد له نهاليت بحقيقة
في الوجود فلا يحتاج الى علة بل له وجود الى كل واحد واحد لا نأقول
تلك الافراد وان لم يكن موجوده بحقيقة فلا شك في وجودها متفرقة
بل لا معنى لوجود كل واحد من احاد السلسلة في وقت غير وقت وجود
الاخير له وجود تلك الاحاد على هذا النحو محتاجا الى العلة فنقول علة
اما نفع او جزئه الى اخره لا دليل وقيل احتياج جميع السلسلة
من صفة الجمع الى علة انما يقبل لو كان الجميع امكان وجوده غير
امكانات الاجزاء ووجوداتها واما اذا كان امكان وجوده
غير امكانات الاجزاء ووجوداتها فلا احتياج بل على وجودات
الاجزاء كافية في وجوده اقول وفيه نظر لانه احتياج تلك السلسلة
الى العلة سواء كانت تلك العلة غير علل الاجزاء او غير هاتك
في المطا اذ على تقدير كونها غير علل الاجزاء ايضا يجري التردد الذي
المستعمل في انما لا يمكن ان يكون نفس المجموع الى جنس بل هو امر

خارج عنه وما ذكر في ابطال قسم والجملة علة السلسلة متحصنة
في اقسام الثلاثة المذكورة حصرا عقليا والمستدل ابطال كل واحد
منها بوجه الاختصاص به بعلة الشئ دون شئ وقيل انهم جوزوا
حصول جميع العلوم بطريق التدرج بدور انتهاء العلم بديها اذا
الناطقة قد رتبة بان يكون بعضها مكتسبة عن بعضها الى غير النهاية
بدون احتياج جميع تلك العلوم النظرية الى ما يحصل ذلك لم يجوزوا
حصول تلك السلسلة المركبة الكاملة بعضها من بعضها الى غير النهاية
بدون احتياج الى ما يحصل ذلك الجميع بل حكموا بان لا بد له من محصل
يفيد له الحصول ولا يكفي في حصول الجميع حصول بعضها من بعض على
الوجه المفروض مع عدم ظهور الفرق بين الجميع واجبة بان جميع
اللازم منه امكان اقامة الدليل على عدم كون جميع العلوم نظريا
بحيث لا يتوقف على ابطال الشئ من الدور والضرورة غاية ما في البتة نفى
الطريق فيه وعدم تعرضهم الى لواحد منها والا مر في ذلك سهل
اقول وفيه نظرا لان حاصل كلام المعترض ليس الى ان القوم جوزوا
حصول المعلومات المتناهية من غير حاجة الى الواجب من
الدليل الذي يذكر في المعلومات فاما ان يكون دليلهم
هذا مدخولا وتجويزهم ذكر مردود فالواجب بان غاية الامران
يكون هذا دليل اخر على بطلان حصول تلك المعلومات اعتراف بانهم
اخطوا في ذلك التجويز والحق في الجواب منع تجويزهم ذلك وما وقع بعض
مبانياتهم من ان حصول المعلومات المتناهية التي تبتة جاشا
على تقدير تقدم النفس فهم ليس الى ان ذلك الحصول جائز عند
العقل لا يبطل ما ذكر في ابطال التسلسل انه جائز في نفس الامر
خارج عنه فلا يكون ما فرضه هذه العلة للجمهور بل هي غير علة

له او يقال فلا يكون ما فرضه علة للجمهور علة له بل لبعض فقط
اقول يمكن ان يقال في كلمة العبارتين حديثه ليس في عبارة المص
وذلك له العلة يطلق على ما يكون وحده علة الشئ وعلى ما يكون
مع غيره علة له فالعلة اعم من كل منهما ففي كلمة العبارتين نفى للعام
وهو العلة واثبات الخاص مع الغير والعلة للبعض هو تناقض
بخلاف عبارة المص فان فيه نفى فرد واثبات فردا مل فيه
علة لنفسه وللآخر قبل على ان يكون الشئ علة لنفسه وللآخر
ليضمن محالات كثيرة بيينة منها تقدم الشئ على نفسه بمرتبة
واحدة وبرايت ومنها كون الشئ علة قريبة وبعبدة معا لنفسه و
منها كون علة تامة وناقصة لنفسه ومنها توارد العلتين على
معلوم واحد شخص قول هذه المحذورات انما يلزم لو كان
واحدة من افراد السلسلة علة مستقلة لما تحته واما اذا كان
كل واحد من افراد السلسلة شراطا لما تحته فلا نعم يلزم من علة
الجزء لنفسه ولللآخر تقدمه على نفسه بمرتبة زائدة على عدم التناهي
بل يلزم من توقف الشئ على ما يتوقف عليه تقدمه على نفسه بمرتبة
غير متناهية كما لا يخفى على الفطر لا يقال المفروض في السلسلة
هو ان الكل سابق علة مستقلة للاحقه اذا الكلام في العلة المستقلة
فاذا لم يكن كون جزء من السلسلة علة لنفسه وللآخر يلزم ما
ذكر من المحذورات لا نأ نقول لقائل ان يقول وان كان المعروض
اولا هو ان كل سابق علة مستقلة للاحقه لكن بالبحث انكشف
ان واحدا منها علة مستقلة والبقية شرايط ولا تصور منه
بعد ذلك حفظ الهيئة الاجتماعية قبل الاولى ان يقال بدون الهيئة
الاجتماعية وكذا الحال في النظر اقول لا اولوية اصله اذ يمكن ان

يناقض فيه بان المجموع بدو الهيئة لا يكون موجودا اذا الهيئة
له زمة لكل الصواب ما قاله المص ولا حاجة الى اعتبار الهيئة
قيل لا يخفى انه لو اعتبر الهيئة على وجه يكون عارضة للسلسلة التي
كلامنا في ان علته ما اذا يحصل ما هو المقتضى ولا حاجة الى اعتبار الهيئة
اقول المص لم يقل الاحتياج الى عدم الهيئة بل قال بعدم الاحتياج
الى اعتبار الهيئة وبينها فرق فلا وجه لما ذكر اذ حصول المقتضى على
تقدير اعتبار الهيئة لا يناقض القول بعدم الاحتياج اليه انما يناقض
عدم حصول المقتضى على تقدير عدمه وذا كغير مستلزم بهذا ثم قيل واعلم
ان السيد المحقق قال في حاشية المطالع في الرد على مذهب الحاشية
في التصديق بان التصديق لا يكون عنده قسامة العالم الواحد
فمنه الى مورد العلوية بالضرورة ان الا شياء المتعددة لا يصح
امرا واحدا ما لم يعنى معها هيئة وحدانية وهي جزء صوري
للمركب منها انتهى كلامه فلا خفاء في دلالة على ان الهيئة في مركب
لا بد ان يعنى جزء منه وهذا مخالف لما ذكر في سائر كتبه في تقرير
هذا البرهان وغيره والحق ما هو واقع في هذا المقام اقول ان تجزي
بان كلام السيد السند لا يدل على ان المركب انما يصح فلهذا
باعتبار الهيئة فيها الى شياء المتعددة لا يصح واحدا الا اذا
الهيئة فيها وهو يناقض القول بعدم دخول الهيئة في السلسلة
المذكورة الا اذا قيل بوحدة السلسلة المذكورة والسيد لم يقل
وهو لازم من تقرير البرهان في كتبه فلا تناقض في كلامه لا يقال اذا لم
يكن تلك السلسلة موجودا او احد غير كل واحدة افراده فلا يحتاج الى
فلا يتم الدليل لا نقول لا دخل في الاحتياج الى العلة الموجودة بل
كان الوجود الواحد محتاج الى علة كذلك الموجودات المتعددة محتاج الى
علة واحدة

علة فلا يتم الدليل لا نقول لا دخل في الاحتياج الى العلة الموجودة
بل كان الوجود الواحد محتاج الى علة كذلك الموجودات المتعددة
محتاج الى علة بوحدها وتصريح المص الوحدة ظاهرة بذلك
قريب قوله بوجوب ان يكون له مر بالعكس فما هو مسمى لاطلاق
العلة عليها مسمى لتقدمها على المعلول اقول وفيه نظرا لانه
ان المعنى في مفهوم العلة هو لتقدم بنفسها بل يكفي تقدم
سلمنا لكونه لا يجوز ان يكون اطلاق العلة على العلة التامة
بالمجاز باعتبار ان كل واحد من اجزائها علة سلمنا لكونه ثم النافاة
ان اطلاق العلة عليها عندهم بحسب الحقيقة وغاية ما في
الباب هو ان يكون كلام المعترض مستلزما له ان يكون اطلاق
العلة عليها حقيقة ليس بصحيح وهو لا يأتى عن هذا اذ لا
عنه قيل فيه تأمل الجواز ان يكون امرا اعتباري له مدخل في ذلك
المجموع والاول ان يقال بمجموع الواجب الممكن الذي كان الواجب
والممكن الذي كان الواجب علة تامة له كالعقل لا والمثل على رأي
الحكماء ممكن لا يحتاج الى كل من جزئيه وعلة التامة نفسا
ليست جزئية ضرورية احتياج الى الجزء الا جزئيه ولا خارج عنه
اذ لا علة للواجب اصلا فهو علة تامة للجزء الا جزئيه على ما هو
المفروض اقول لا يلزم من عدم مدخلية الخابج في الواجب و
الممكن الذي فرض الواجب علة تامة له عدم مدخلية في المركب
منها ولولزم من عدم مدخلية شيء في كل من عدم مدخلية شيء
في المركب منها لزم ان لا يكون الممكن المفروض مدخلا في المجموع الممكن
منه ومن الواجب اذ لا مدخل له في نفسه ولا في الواجب وهو ظاهرا
ان يكون الواجب وحده علة تامة للمجموع المركب منه ومن غيره هو

انما يلزم لو كان علة تامة للكل اذ لا يتوقف الكل على ما خارج
عنه قيل ان وقع في موضع السند وليس يجب اذا العلة التامة
للكل لكن ان يكون علة للجزء منه لا هذا الجزء داخل في العلة التامة
وليس علة لنفسه نعم العلة التامة للكل متضمنة لعلل اجزائه ^{بها}
ولعل مراده هذا وان كانت عبارة قاصرة عنه اقول مرادهم من ان علة
الكل يجب ان يكون علة لكل جزء ليس ان علة الجزء لا يجوز ان يكون خارجا
عنه ولا يخفى عليك ان قول المصنف يلزم ان لا يتوقف الكل على ما
طبيع عنه نصرا ان مراده ما ذكرناه والقول بان عبارة قاصرة
ليس الا العلة التامة فتأمل بمعنى لا يستند المعلول اليه او
الى ما صدر عنه قيل واعلم ان الفاعل المستقل بالتأثير بالمعنى المذكور
لانه لا يتم في كل ممكن وانما يلزم ذلك لو ثبت الاستثناء الى الواجب
لذاته وانه اول المسئلة فلا يثبت انه علة بالمعنى المذكور اقول لا بد
عليك ان المراد باستناد المعلول اليه ليس الى ما صدر عنه من استثناء
الى نفسه او الى اجزائه فاصل كلومه هو ان الفاعل المستقل ما يستند
المعلول اليه او الى ما صدر عنه ولا شك ان الفاعل بهذا المعنى ضروري
في كل ممكن وسيأتي في كلام بعد هذا ان مراده ما ذكرناه فتأمل
فيلزم ترجيح الرجوع قيل ينبغي ان يعلم ان استدلال بلزوم ترجيح
المرجوع يكفي في التساوي لا يتم اوله ولا حاجة الى ذكر الترفيع ثانيا
حتى يحتاج في بيان لزومه الى المقدمة القائلة بان الفاعل للكل بالاعتقاد
فاعل لكل جزء كذلك بمعنى ان فاعله لا يكون خارجا عن فاعل الكل اقول في
بحث لو ان التساوي لا يتم اوله انما كان كافيا في لزوم الترجيع بلا
مرجح ان فرضنا ان الجزء الذي هو كالعلة لكل واحد من افراد
لكل سلسلة واما اذا فرضنا ان علة الكل هي جملة من الجمل الحاصلة

في ضمنه كافي للمطلوب الاخر ولا يلزم الترجيع بل مرجح ان اذا ثبت
لزوم التساوي في الجملة ايضا ولما كان التوقف على الجزء مطلقا ذكر المص
التساوي في الجملة ايضا ولم يذكر التساوي في الحد الاول والاول
هو ان متناهي في الذي نحن بصدد بطلاله بالدليل قيل لا يخفى عليك ان
هنا ليس بمعنى ابطال التساوي في الكلام في المسلك الذي لا يتوقف
على ابطال الدور والتساوي بصدده ابطال تقليل كل واحد من السلسلة
ما جزء منها لا نهو التساوي في جانب العلل ولعل ذلك في الغلط في النقل
اقول انت خير بان مراد المص بيانا للفرق بين تعلل كل واحد من
بالاخر وبين مجموعها بان الاول ما يجب الاستدلال على نفسه
والثاني ليس كذلك بل هو ضروري البطلان فالمراد من قوله الذي
نحن بصدد ابطاله بالدليل هو ان القوم اذا اشعروا باطلاله ثم
يبطلونه بالدليل بالضرورة في القوم فيما نحن فيه يبطلونه بالدليل
على ان كون الكلام في المسئلة يتوقف على ابطال الدور والتساوي
العدم ابطالهم التساوي يثبت به الواحد عدم ابطالهم ببقية
وهم بعد اثبات الواجب مأخوذة باطلاله فافهم جدا انه لو جاز كونه
العلة التامة قبل هذا من بناء على ان كون العلة التامة نفس الممكن
على ما جوزوا انما هو في اذ كان المعلول مركبا خاصا في مطلق المعلول
ولا في مطلق المركب بل انما هو في بعض المركبات الخاصة ولا شك ان العلة
التامة وان كانت نفسا لكنه لا يكفي في وجود ذلك الشيء لانه عبارة عن
جميع ما يتوقف عليه وجود ذلك الشيء فاذا كان الشيء من الممكنات علة لنفسه
يكفي في وجوده اى لا يكون محتاجا الى خارج عنه لا يقال لا محذور في
عدم احتياج الممكن الى الخارج عنه اما المحذور عدم احتياج الى
الغيب مطلقا فانه يستلزم الوجود لا نانا نقول غرضه في هذا الرتبة

ليس بالضرورة كون الممكن واجبا على تقدير كونه علة تامة لنفسه بل المحذور
في هذه المرتبة هو عدم لزوم التسري فلا يلزم ترتيبا صلا فضلا
التسري الغير المتناهية اقول وان لم يلزم على تقدير تجويز الممكن علة
تامة لنفسه مترتبة متباينة لكن يلزم ترتيبا الى اجزاء الغير المتناهية
اقول وان لم يلزم على تقدير تجويز اذ الممكن المفروض اذ يكون له يقول
بد لهذا الممكن من فاعل وفاعله يكون جزءا وفاعل جزءا اخر وهما
جزءا يلزم ترتيبا الى اجزاء وما ذكره في اثبات الواجب على تقدير
التسري في الامور المتباينة فهو جار بعينه على هذا التقدير
اذ يمكن ان يقال مجموع تلك الاجزاء بحيث لا يشتد عنها شيء موجود
يحتاج الى فاعل مستقل وفاعله لا يجوز ان يكون نفسا ولا جزءا
الى اخره لئلا يثبت الواجب بالامكان باق بحاله لا يقال اثبات
بهذين الامرين موقوف على ابطال كون الجزء فاعلا وبطلان كون
جزء الشيء فكيف يصح لنا نقول هذا ايراد بنفسه سيذكره
المصنف بعد هذا ونحن لسنا بصدد دفعه بل الحق عندي انه لا
يدفع له انه بان يتكلف ويقال مراد من قال بجواز كون العلة
المعلول ليس انه جاز يجب نفسا له مريل يعني به ان كون الشيء
علة تامة بنفسه ليس باطله في حد ذاته بل لا يستلزم كون
الجزء فاعله فيجب البحث عن ابطال الثاني اولا وبالذات لانه
متلزم للمط في اثبات الصانع مع قطع النظر عن استلزامه
ابطال كون الشيء علة تامة لنفسه وتأمل انفسهم والاشكال
قديم ما قيل ممنوع وما ذكره في بياننا ما يجدي نفعا لو كفي ذاته
في وجوده وان لم يما ذكرناه انما اقول قد عرفت ان العلة التامة
كافية في وجود المعلول وما فرض علة لنفسه يكون كافيا في وجوده

والله حيايم الوالا بجزءه في كفاية الذات كما انه الى حيايم
الى اجزاء العلة المعلول لا ينافي كفاية العلة التامة لجواز انتهاء
الى قديم قبله خفاء في ان العلة التامة للحادث لا بد وان يكون حادثا
كذلك لا بد قدم العلة التامة يستلزم قدم المعلول فيلزم فيتحقق
كل حادث تحقق امور حادثه مترتبة غير متناهية سواء كانت موجبة
في الخارج او له اقول وفيه بحث اذ مقصوده من انتهاء الحادث الى
الممكن القديم هو استناده اليه على طريقة استناد الحوادث النواقب
بان يكون القديم هو استناده اليه على طريقة استناد الحوادث
الواجب بان علة تامة له وخلو صفة كل ما هو ان الحادث كما يمكن
ان يستند الى الواجب اما على طريقة المتكلمين فان يكون الواجب
مختارا اذ المختار يجوز ان يستند الى الواجب من غير توسط كما فضل
في كتبهم واما على طريقة الحكماء فبان يكون بيضا الواجب وذلك لكان
معدلات غير متناهية كذلك يجوز ان يكون استناده الى الممكن
القديم من غير فرق فانه يدعى الفرق فغلبه لبيان ما ذكره من كون
العلة الحادثه يجب ان يكون حادثا لا يجدي نفعا في الفرق
اذ بالنظر الى ذات العلة يجب وجود المعلول اقول يرد عليه ان
ثبت في مظنة ليس ان المعلول بشرط وجود العلة التامة وان
ان وجود المعلول بشرط وجود العلة التامة واجب على ما عرفت
هو ما يكون وجوده بالنظر الى ذاته واجب الى ان يكون وجوده بشرط
وجوده واجبا فالله زم من كون الممكن علة لنفسه ليس وجوده بشرط
وجوده ولا محذور فيه انما المحذور وجوبه بالنظر الى ذاته وهو غير
لا زم على ما عرفت وفيه نظر حكيم تركناه امتحانا لا فركا الا زكيا
فتدبر وذلك حيث لا يتصور مانع عن المصنف في العلة بالنسبة

الى العلول الاول فلا يكون المانع جزء من العلة التامة اقول ^{عوض}
 عليه بان عدم امكانه المانع لا يوجب ان يكون الفاعل وحده علة
 تامة فانا نعلم ان لو هناك مانع لم يتحقق العلول فانقضاء جزء من
 العلة سواء امكن تحقق المانع اولا غاية ما في الباب ان يكون انتفاء
 المانع ضروريا وذلك لا يوجب على دخوله في العلة واجيب عنه
 بان اذا لم يكن المانع بمعنى انه يستلزم ان يتوقف شيء من الاشياء بما
 هم لكه انتفاء جزء العلة فانه يرجع الى عدم المانعة واستثناء
 فلو احتل العلول الى انتفاء شيء من الاشياء وله شيء منها مانع عنه
 نعم لو كان اتصافه بالمانعة واقعا لكنه غير موجود لكان انتفاء
 جزء من العلة كما ان زيادة الفلك للسكون مانع عن الحركة في
 نفس الامر انه ممنوع بالغير فيكون انتفاء جزء من العلة اقول
 ويكره ان يورد عليه انه يلزم انتفاء المانعة عدم توقف العلول
 على سلب المانع لان دفع المانع يتصور على وجهين احدهما ان لا
 يكون في الواقع ذات يكون ممكنا اتصافه بالمانعة والثاني ان
 يكون ذات يمكن اتصافه بالمانعة على تقدير الوجود لكن لا
 يكون تلك الذات موجودة كزيادة الفلك وسكونه فانه شيء ممكن اتصافه
 بالمانعة بالنسبة للحركة على تقدير تحققها لكنها ليست بموجودة
 قال يلزم من سلب المانعة عدم توقف العلول على سلب
 المانع مطلقا لكن لا يتم عدم توقفه على سلب شيء من الاشياء
 بل نقول سلب المانعة نفسها جزء من العلة لانا نعلم انه لو تحقق
 المانعة لم يتحقق العلول فيكون سلب المانعة جزء من العلة الثاني
 هذا والجواب الحق بوجهين احدهما النقض وهو ان يقال لو لم يكن
 هذا الزم ان يتوقف وجوده الواجب على دفع المانع تعالى ذكره علوا

كبير لانا نقول انا نعلم ان لو تحقق المانع عدم وجوده الواجب
 لم يتحقق الواجب فيكون موقوفا على دفع المانع والقول بان المانع
 له تعالى محال والمحال جاز ان يستلزم محاله فيجوز ان يكون الواجب
 موجودا على تقدير تحقق المانع فهو مشترك له في المفروض امتناع
 المانعة والثاني المحل وهو ان يقال لا يلزم من انتفاء العلول على
 تقدير تحقق المانع توقفه على دفع المانع فيجوز ان يكون رفع
 المانع لازما للعللة من غير توقف التأني عليه فليس محال ان يكون
 العلول موجودا على تقدير وجوده يتوقف العلول على انتفاء
 اما لا ولو هو انه لو تقدمت تقدم المركب على نفسه ^{تنتهي}
 اقول ويمكن ان يجاب بان اللزوم تقدم الشيء على نفسه امر
 لازم من فرض جزئية المركب لعلته التامة لانه لو كان جزء
 من علته لزم توقفه على نفسه سواء قلنا بتقدم العلة الثانية
 على العلول ام لا فالجواب انما نشاء في فرض الجزئية لانه دائر مع وجودها
 وعدمها على فرضنا ان المركب جزء من علته لزم تقدمه على
 نفسه ولو لم يكن العلة التامة المتقدمة ولو قلنا بعدم جزئية
 لم يلزم تقدمه على نفسه ولو فرضنا تقدم العلة التامة على
 العلول فان قلت ما ذكرته وان كان هو الحق الذي لا يأتيه الباطل
 بين يديه وله من خلفه لكن يختلج بالبال وهو انه كيف يصح ان
 يقال عدة امور يتوقف عليه يتوقف عليه وجود شيء وليس الثاني
 من تلك الامور جزء منها قلنا العلة التامة المركبة من عدة امور
 لها اعتباران احدهما اعتبارها من حيث انها متألّف من اشياء كل
 واحد منها يتوقف عليه وجود العلول وهي بهذا الاعتبار علة تامة
 وله شك ان الداخل فيها بهذا الاعتبار لا ما يتوقف عليه وجود

وجود العلول فالأشياء من تلك الأمور مثله إذا اعتبر من حيث المجموع ولم
يتوقف عليه العلول بحيث أن يكون داخلها بهذا الاعتبار والاستعداد
فيه وثانيها باعتبارها أنها كثرة من الكثرات وهي بهذا الاعتبار
ليست متقدمة على العلول فلو فرضنا أن مجموع أجزاء العلول جزء
منها يلزم التقدم على نفسه على أن مذهب التقدم على نفسه على أن
المحققين من الحكماء وهو أن الكثرة متألفة من الوحدات مثله خمسة
متألفة من الوحدات والخمسة والاثني عشر والاربعة إلى غير ذلك من التركيبات
المتصور فيها فافهم ذلك جداً فإنه مما تقررت به لها اعتباراً باعتبارها
منفردة قيل فيه أن العلة الصورية لا يوجد في الخارج إلى عارضة للعلّة
المادية وترتبط فيها فكيف يتحقق مجموعها معاً في الخارج متقدماً على
العلول بمقتضى وليس تحققها في الخارج إلى على الخواص كيف
والمطلق مقدم على المقيد ضرورة فيكون الجزء من العلة التامة
لما علمت من أن العلة التامة عبارة عن جميع ما يتوقف عليه وجود العلول
بخله في مجموع الأجزاء في المركب الذي ليس جزء من شيء فانه ليس ما
يتوقف عليه العلول فلا يكون جزء من العلة التامة فتأمل فافهم
ووجه التفصيص عنه أن يقال المجموع الخ قيل وفيه بحث لا في المجموع
بالمعنى المذكور وهو الكل المجموع المعاني لكل فرد فرد فان حكم الفرد
يخالف حكم الجماعة كما ذكره كما ذكره فكما أن كل واحد يستدعي علة كذلك
المجموع الذي هو المركب من تلك الأحاد يستدعي علة غاية ما في الباب
يكون الأول واحدة والثاني متعددة وله يصح أن يقال علة المجموع علل
الأحاد لأن الأحاد كلها أجزاء داخلية وليست كذلك بالنسبة إلى عللها
والقول بأن العلول الأخير ليس داخلية في العلة التامة للمجموع
كما أنه ليس داخلية في علل الأحاد سفسطة بل جهالة محضه وهذا من

قيل اثبات الكل المجموع بالكل إلى فرادى وقد مر مراراً في كلامه و
سيجي الإشارة إلى الفرق بينها معاً في حد ذاته مما لا يخفى فيه
وما هو المشهور فيها بينهم وسيجي في كلامه الاعتراف بما ذكرنا من الجملة
بعد الالتفات إلى أن ليس هذا الكلام بظاهره بقادح فيما ذكره من
أن جميع الموجودات من الواجب والممكن أقول انظر وإيا معاشر الخوا
بل ليس في كلام المصرا شغراً إلى عدم الفرق بين الكل المجموع والكل
الفرادى أو على عدم اقتضاء الكل علة كما يقتضيه كل واحد واحد علة
أو شيء منها لا يلزم في كلامه حتى ما ذكره في بيان الفرق لست دعاء العلة مناً في
لأن ليس في كلامه التصريح بأن للمجموع بتعدد علة متعددة له علة
واحدة كما أن العلول الواحد يستدعي علة واحدة إلى أنه ذهب إلى
أن علل الأحاد يكفي مع وجود المجموع بناء على برهان هذا المطلب
فالبحت مع ليس إلا النظر في مقدمات برهانه أما بالمنع والنقض
والمعارضة على وجه قرينة مظانه فان ما ذكره هذا الرجل من بيان
الفرق واستدعاء العلة وباقي الكلمات الواهية مما لا طائل تحته
كما لا يخفى على من له أدنى فطنة وأما ما ذكره هذا الرجل من أن هذا ليس
بقادح فيما ذكره فهو لغو من بيان الفرق أو من المعترض ليس
البيان للعلة التامة في المجموع المركب من الواجب والممكن
فإذا بين أنها ليست نفس بل جزء منه كيف لا يكون بقادح فيما
ذكره والحق أن ما ذكره المص من البرهان لا يرد عليه ما أورده
نفسه من النظر المذكور بتوفيق الله سبحانه وتعالى
فالنظر هذا واجب عن هذا لا يراد صدر المحققين بأن المتعدد
قد يوجد مجله وهو بهذا الاعتبار واحد واللفظ الدال عليه بهذا
الاعتبار هو مثل المجموع وقد يوجد مفصلاً واللفظ الدال عليه

بهذا الوجه يكون كثيرا وقد يختلف في الحكم فان مجموع القوم معا
وسمعهم دار ضيق وهم له معا يسعهم اذا علم ذلك فيحتاج ان يرجع
وجودها معا هوها موجودا في معاد حتما الى كل واحد من جزئيه
ويكفيان في وجوده فيكون هذا وذاك عليهما يرجع وجود مجموعها
معاها فان قيل الكلام اليها لا معا مفصلا فانها ايضا يمكن
محتاج الى مرجع فالجواب اننا نعم انها موجودة على هذا الوجه يمكن
بل هو بهذا الوجه اثنان واجب موجود بذاته ويمكن موجود به
واعترض عليه المصير بان الموجود في هذه الصورة هو الواجب معلوله
لواحد والمتعدد اذا اخذ على وجه التفصيل كان متعدد كما ذكره
وله شك في ان كان كل واحد منها موجودا منها موجودا في صورة
ان انتفاء المتعدد انما يكون بانتفاء احد من احاده والحاد
باسيها موجودة ههنا والممكن الموجود لا بد له من علة سواء
كان واحدا او متعدد او سواء اعتب مجمله او مفصلا اذ الجمال
والتفصيل انما يوجب اختلاف الملاءمة ولا يوجب اختلاف
في نفس الامر فاذا اعتبرا الواجب مع المعلول الاول فلو شكنا في مجموعها
سواء لوحظ مجمله او مفصلا موجودا والمراد بالمجموع ههنا معرف
الجماعية بدون الوصف اعني ذات الـ اثنين وهو موجود لا محالة
والا لم يكن الهيئته والـ ثنيتية موجودة كما ان الواحد موجود لو
لم يكن وصف الوحدة موجودا واذا كان معروضا لـ ثنيتية
موجودا وهو ممكن له حتما الى الحاد فلو بدله من علة وليس هناك
شيء آخر يصلح علة فلو ينقسم مادة الاشكال اقول فيه نظرا في الجيب
يسلم ان ذات الـ اثنين في هذه الصورة يمكن بل واحدة فيمكن وقوله
له حتما الى الـ حاد قلنا نعم ان ذات الـ اثنين في هذه

الصورة محتاج الى الـ حاد كيف ومعرضا لـ ثنيتية في المثال الذي
ذكر ليس الى ذات الواجب والمعلول ليس محتاجا في ذاته الى نفسه
وليس الواجب ايضا محتاجا اليه في ذاته وليس هناك الـ هذين
الذين فظهر ان ذات الـ اثنين ليس محتاجا الى كل واحد من احاده و
خلاصة كلام المحيبي هوانه في هذه الصورة اي في المركب من الواجب
والممكن اما ان يعتبر المجموع من حيث يكون له وحدة او يعتبر
من هذه الحيثية سواء اعتبر من حيث الكثرة او لوحظ ذات الكثرة
مع قطع النظر عن عارضه فعلى الـ ولا مسلم انه ممكن له نعم ان عليه التا
نفسه بلو علة هو المجموع من حيث انه كثير وعلى الثاني لا نعم انه ممكن
بل هو واجب وممكن والممكن موجود به فلو يلزم عليه التا لنفسه
فان قلت قد ثبت في مكانه ان كل موجودا ما واجبا وممكن وله شك
ان معرضا لـ ثنيتية في هذه الصورة مع قطع النظر عن عارضه موجود
فان لم يكن ممكنا فيجب ان يكون واجبا على ذلك علوا كبيرا قلنا الوا
معتبرة في المقسم الى كل موجود واحد اما واجب واما ممكن والموجود
المتعددة فلو يعرض بها الوجوب والـ مكان الـ اذا اعتبر على وجه
يكون لها وحدة بل يعرض له جزاؤها فان قلت ما مررت خلافا ما
لمنتشر بينهم من ان المتعدد محتاج الى كل من اجزائه امر عندك
في توجيه كلامهم شيء قلنا معنى كلامهم وهو ان المتعدد من حيث
المتعدد محتاج الى اجزائه فتأمل في هذا المقام فانه حقيق بالتأمل
ثم اقول لنا جواب عن هذه الشبهة قليل المؤنة على الشبهات
المضرة وهوان المجموع المذكور اذا اخذ من حيث انه كثير من حيث
الذات مع قطع النظر عن وصف الكثرة وانما اخذ له نعم هذه الحيثية
بل لا حظ ذاته مع وصف الكثرة فطلب العلة لذلك المجموع

مع قطع النظر عن عوارضه فنقول ذات المجهول ليس مكانا يحتاج
الى علة بل هو جواب وممكن وتدبر وتفهم وفيه نظر الى المجموع
بهذا المعنى كثير والكثير متألف من الوحدات لا محالة فالمعلول
الاخير داخل فيه ومن اجزاء فيكون جزء من علة التامة اقول قد
عرفت انما ان الكثير الموجود وجود مع قطع النظر عن كونه كثيرا
اذ له شك ان الكثرة ^{موجودة} موجودة وان لم يكن كثرته موجودة كما ان معرفتي
الوحدة موجودة وان لم يكن وحدته موجودة اذ قد اعترف بذلك في الجواب
الذي نقلنا عنه قبل هذا اول وجوده من حيث انه كثير وليس للوحدة
مدخل في ذات الكثرة العارضة لها فيهما من حيث انه تصاف بها الا بان
يدعى بان في المجموع المركب من الواجب المعلول الاول ليس للمعلول مدخل
في معرضه ثنائية او هو ليس الا وانه ذات الواجب اذا التقت
ذلك فنقول في الكثير اما ان يطلب العلة لذاته المعروض للكثرة من
حيث هي او للكثرة العارضة لها اولها من حيث انه تصاف بالكثرة اما
علة ذاته من حيث الذات فهو علل الى حاد من غير مدخل امر اخر فيه
واما علة الكثرة والذات من حيث انه تصاف بالكثرة فهو ذات
المعرض مع ما يتوقف عليه الذات ولا يلزم في شئ منها عليه الشئ
نفسه لا يلزم في الصيغة الى خيرة الى توقف الذات من حيث انه تصاف
عليها من حيث هي ولا محذور فيه وبالجمل لا نعم الى حاد مدخل
في ذات الكثرة ولا يلزم من تأليف الكثير من الواحد هذا بل البرهان
يقضي فيه ما حفظ وصنع من غير اهل الجاهل المعاندين بعد
هذا المباحث عليك ان يستدل على ان العلة التامة للشئ مقدمة عليه
بان يقول العلة التامة للشئ عبارة عن جميع ما يتوقف عليه ذلك
الشئ بحيث لا يشذ عنها شئ فلا شك ان كل واحد واحد من اجزاء الشئ

منها بل ليس مقدمة على ذات العلة التامة بل معها او معها مقدم متفق
فيكون العلة متقدمة على المعلول وهو المطابق لهذا النظر من حيث
فيما ذكرنا فلا وجه ليراد امثال ذلك الكلام وردها اقول انت خير
بان صورتها فيما ذكره الى هذا النظر لانه اورد على وجه منقح
ونفس الكلمات الواهية وايضا قد عرفت انها لهذا الكلام حسن
وليس منشأ هذه السعات والسحات الا عدم الالتفات بانما
تلك المباحث بلوغ في الفطنة الى النهاية وفي الدقة الخافية
واذ قد انحلت الشبهة به قال في الحاشية اراد انه انحلت الشبهة في مادة المكنا
الصرقة وبذلك الغرض والافعى بقاء الشبهة في مجموع الواجب الممكن اقول
قد عرفت حله في المركب ايضا فتذكر يمكن اختيار التسري بان يكون ما
فوق المعلول الاخير الى غير النهاية علة للمجموع وهو معلول لما قبل بمرتبة الى
غير النهاية علة للمجموع وهو معلول لما قبل بمرتبة الى غير النهاية علة للمجموع
وهو معلول لما قبل بمرتبة هذا اقول هذا لا يرا دما لم يدفع المتقدمة
والتأخرون حتى ان المصموم كونه عالما في التحقيق وعالما بالتدقيق عالما
غاية الشئ في تشييدها في هذا الدليل ويدفع غايته لم يدفع بل حسنه
وفضله وزيف الى جوبة المذكورة ولما دلت الحال على هذا المنوال
والمطلب ما لا ينبغي فيه الابهال وهذا الدليل اقرب مما يمكن ان يحصل
به اليه الا يصل وكان باقيا لا يرا دوا المناقشات مندفة عنه ان
الاولى وساو سر القيل والقال فتمت ضربت نحو اندفاعه متفكر امر
وان جئني ليقطر عرق مسائل من الله الهداية راجيا عنه التخلص عن
الفراية فالج ربي بوجه وجبه لا يخفى ما فيه من اسواد وفضل يزيد
لطف على كثير من العباد والمباد وهو انه لو كان ما فوق المعلول علة
مستقلة للسلسلة المفككة بحيث ان يكون مشتملا على كل واحد

فإذا كان الفاعل مستقلاً لكل فاعله ان يكون
فاعلاً صحيحاً

واحد بجميع اجزائه او مثله عليه والى استند بعضها لجزء الى الغير
فلا يكون الفاعل لكل فاعله بل لبعضه ولا شك ان ما فوق المعلول الاخر
ليس فاعلاً لكل واحد واحد من افراد السلسلة والى لازم تقدمه على
اجزائه بمرات كثيرة فيكون مثله على علل الى فرد وهو محتمل على
هذا التقدير يلزم ان يكون بازاء كل واحد واحد من افراد السلسلة
فيه واحد هو علة له واخر هو المعلول الاخر فيكون ما فوق المعلول
الاخر من السلسلة فلا بد فيبقى المعلول الاخر يله علة داخلية فيه
فان قلت لم يجوز ان يكون علة المعلول الاخر كل افراد منه وكذا
علة ما فوق ما فوقه الى غير النهاية وهكذا يقال هذا خلافاً لمفروض
اذا المفروض هو ان علة المعلول الاخر هو الفرد المقدم عليه وعلة
ذلك الفرد هو الفرد المقدم عليه وهكذا الى ان نقول للمختصم يقول
نعم اذا فرضنا اولاً ان علة المعلول الاخر هو الفرد المقدم عليه
ثم بالبحث انكشف ان علة ليس هو الفرد المقدم وحده بل هو مع
علة المتقدم عليه فنقول به ولا قصور فيه قلت يلزم ان يكون بازاء
كل فرد ما فوق المعلول الاخر فيه فرد هو مبدأ السلسلة التي
هي علة للمعلول الاخر فيلزم ايضا زيادة ما فوق المعلول الاخر اما
علة او مبدأها هي علة له فيكون الافراد الحاصلة فيه مساوية لفرد
السلسلة معاً ان منطبق على جزئها انطباقاً خارجياً هف فانهم فانه
مع وضوحه دقيق فان قلت لا يلزم من اشتغال ما فوق المعلول الاخر
على علة لكل واحد واحد من افراد السلسلة ان يكون بازاء كل فرد
لم لا يجوز ان يكون فردا فردين قلنا وجود السلسلة لا يكون
واحد فيه علة الى واحد لازم على تقدير انحصار الموجود في الممكن
وكلا منافياً لا يقال هذا راجعاً الى برهان التضايف هو انه يجب ان يكون

بازاء كل معلول علة وليس كذلك بان يبقى المعلول الاخر بلا علة كما
عرفت لا نقول ان هذا واين ذاك ولا ان يتباط بينها في احدى تلك
المقدمة القائلة بانه يجب ان يكون بازاء كل فرد من العلة لكن
بيانها هو انما بوجه قد عرفت من تقريرنا واما برهان التضايف
بوجه مغاير لهذا الوجه مبين له كل المبينة كما ستعرف ان شاء
الله تعالى واما باق المقدمة فلا مناسبة بينها والحق ان هذين
الايرادين ليسا مما ينبغي ان يتوجه الى ايرادهما وقد فقهنا الى
بعض بعد نفى من الفضلاء او ردهما مع رفقهما خوفاً من ان يخطر
ببال احد مثله فزعم ان في دليلنا شيء لم نقف عليه اذ لم نقدر دفعه
فتركناه فيصير الدليل مدخولاً مقدوحاً في نظره لا يمكن الاعتماد عليه
فقد يقال بعضاً فاضل زماننا في توجيه هذا البرهان بعد ما
قرر مقدمتين هما ان العلة يجب ان يرجح وجود المعلول على
سبيل الوجوب بحيث لا يتطرق بشرط وجودها اليه لعدم
وثانها ان المركب يتصور انعدامه بانعدام جملة الاجزاء بالاس
بحيث لا يبقى منه شيء حاصل ان مجموع الممكنات لا مكان كل
من احاده يجوز ان يتقدم بحيث لا يبقى منه شيء فوجب ان يكون
لذلك المجموع علة متمتعة بالنظر اليها هذا لعدم وما هي اليها
خارج عنه اذ كل جزء يعرض سواء كان بسيطاً او مركباً لا يصلح
لهذا اذ العلة بشرط وجودها يجب بها المعلول فلو كان جزء من
هذا المجموع علة بحيث يجب به وجوده ويمتنع به عدمه لزم تقدمه
على نفسه وعلى علة وهي محال اقول لا يذهب عليك ان هذا
راجحاً الى الطريق الذي وجهه المصنف الى ان المصنفين امتناع

محلية الجزء بهذا النخوة لعدم بان العلة بشرط وجودها يتبع
بها عدم المعلول والمفروض بهذا النخوة لعدم انعدام الاجزاء
كلها وهذا الوجه بينه بانه لو كان الجزء علة بهذا النخوة العلة
لزم تقدمه على نفسه وعلى علله وبهذا القدر لا يصير دليله
من ان يكون توجيهها لهذا البرهان على ما ذكره من لزوم تقدم الشيء
على نفسه وعلى علله على تقدير علية الجزء بهذا النخوة العلة مدفوع
بان امتناع انعدام المجموع بالاسر دفعه بان يوجد كل واحد
من آحاده فلا يلزم من علية شيء لا متناع هذا النخوة لعدم على
المجموع تقدمه على كل واحد واحد افراده بل يكفي كونه علة لوجود
واحد من تلك الاحاد فلا يلزم عليه ما فوق المعلول الاخر لا متناع
هذا النخوة لعدم عليه لكل واحد واحد الاحاد حتى يلزم تقدمه
على نفسه وعلى علله بل يكفي علية للمعلول الاخير اذ وجوبه مستلزم لامتناع
هذا لعدم لا يقال كما لا يجوز ان يتقدم المركب بانعدام اجزائه كل
واحد واحد من الاحاد حتى يلزم تقدمه افراده وما هو علة للمجموع
يجب ان يتبع بالنظر اليه ممتنع انحاء عدم فلو كان ما فوق المعلول
الاخر مثله علة للمجموع لوجب ان يتبع بالنظر اليه بشرط وجوده
جميع انحاء عدم اى عدم كل واحد من الاحاد وعدم الكل بالاسر فيجب
ان يكون مقدما بوجودها على كل واحد واحد من الاحاد فيجب تقدمه
وعلى علله لانه نقول ان اراد ان علة المجموع يجب ان يتبع بالنظر الى
نفسه جميع انحاء عدم فهو ممتنع والسند ظاهر وان اراد ان يجب ان
يتبع بالنظر الى نفسه او بالنظر الى اجزائه او ما يستند اليه جميع
انحاء عدم فهو مسلم لكن غير مستلزم للمطلوب كلام المصنفين
بهذا في موضع على ان بلغوا الى ذكر وجوب امتناع عدم الكل

بالسر ان لا يبقى منه شيء الذي هو مناط الدليل كما يظهر من اسر
كلام الموجه تأمل فانهم فيكون الاحاد المستندة الاجزاء اقل
فيل هذا التفريع محل تأمل لانه لا يلزم ما سبق ان يكون اجزائها
اقل من الاحاد المستندة الاجزاء اقل المراد بالاسر استنادها
هو الاستناد بلا واسطة فتأمل توارد العلة التامة مع قطعا
فيل وليس كذلك على الاطلاق كما بينه سيد المحققين في بعض تصانيفه
اقول المراد بتوارد العلة التامة اجتماعها على معلول واحد والمراد
بقوله مطلقا اى سواء كانت المعلولات متداخلة او متباينة
وما بينه السيد السند ليس لانه يجوز ان يكون للمعلول
واحد علله على سبيل التناول وهو لا يناقض كلام المصنف وانما يناقض
لو قال يجوز اجتماعها ولم يجز في كلامه هذا بل كثيرا ما يوجد في كتب
ما يخالف له يقال له يد من علة هي اولى مما عداها وما ذكرناه
مفصلا عنى لما ذكره في ثبت المدعى وهو وجود الواجب لذاته
هذا اول المسئلة وعين النزاع قيل الاولى ان يقال هذا ممتنع لانه
بينا قول لا نزاع فيه فهو العلة التامة قيل فيه ان العلة التامة
لشيء هي جميع ما يتوقف عليه ذلك الشيء فيدخل فيها كل واحد واحد
من العلل الناقصة كما هو المشهور فيما بينهم والفاعل مع جميع ما يتوقف
عليه المعلول سواء كان شرطاً للثبات اى اولا يجب ان يكون مقارنا
مجامعا لتلك الامور التي يتوقف عليه المعلول سواء كان شرطاً
التأثير اولا فتلك الامور خارجة عنه لكنها مقارنة فكيف يكون
هو العلة التامة هذا مقتضى ما هو ظاهر العبارة وله شك ان الفاعل
المستقل المؤثر في شيء وان قيد بالف فيعود على الوجه المذكور فيكون
عين الشيء وذلك بين فانهدم بناء كلامه بالجزء اقول انتم وكل من

لـ اذ لا ينبغي خيره يشككون في ان مراد المص بقوله فهو العلة التامة
 ليس ان الفاعل مع جميع ما يتوقف عليه المعلول هو العلة التامة
 اى المجموع المأخوذة من الفاعل وسائر ما يتوقف وجه الشئ هو العلة
 التامة لان الفاعل المقارن لجميع ما يتوقف وجود الشئ هو العلة
 التامة فحاصل كلامه هو ان اراد بالفاعل المستجمع المجموع من الفاعل
 وشرايط التأثير فهو ليس بعلة تامة فلهذا ينافي احتياج المعلول له
 محذور فيه لا يقال هنا قسم ثالث وهو ان يكون مراده بالفاعل المستجمع
 ذات الفاعل المقارن بجميع شرايط التأثير وجميع ما يتوقف عليه المعلول
 لا نأفول يرد عليه ما يرد على الشق الاول بطريق اول لان
 المجموع المأخوذة من الفاعل وشرايط التأثير اذا لم يكن علة تامة
 فما لطريقه الى ولا يكون الفاعل وحدها علة تامة فلهذا لم يفت
 المص الى هذا الاحتمال وايضا كلام العلامة صريح في ان مراده الفاعل
 المستجمع ليس ذات الفاعل حيث قال وعلى الاول اعني ان يكون في الجملة
 الى ولا امر خارج عن الجملة الثانية واما ان يكون ذلك الامر معتبرا
 في العلل وفي الامور المعبرة معها اذ لو كانت الجملة الى ولي عبادة عن
 الفاعل لا يصح هذا التردد باصله وهو ظاهر من هذا اليراد واما
 ما اطلقت عليه فيما سبق وتطلع فيما سيأتي ان شاء الله تعالى فيظهر
 صدق هذا اليراد فيما اورد في ديباجة الحاشية على هذه الرسالة
 فقوله درين كلشكه انوار مخلبت سيجي مرادم وفيها كفتى او
 قلنا العلة التامة لا تقدم لها على المعلول كما قرره في غير هذا الكتاب
 اقول يمكن توجيه كلام السيد السند بوجه وجيه لا يرد عليه
 اكثر هذه اليرادات وهو ان يقال انه قد سوسه كما قرره مقتضى
 احديها ان كل واحد من احاد الممكن محتاج الى الفاعل المستجمع وثانيها

ان مجموع الممكنات محتاج الى مجموع العلل وادعى الضرورة فيه واعتبر
 مجموع العلل جملة ونسبتها الى مجموع الممكنات استيفاء الاقسام قالوا مستناع
 كون الجملة الاولى عين الثانية اذ يلزم كون الشئ محتاجا الى نفسه
 فالمراد بالعلة في قول قد سوسه فيلزم كون الشئ علة لنفسه وهو
 قطعا لا استحالة هو المحتاج اليه اى يلزم ان يكون الشئ محتاجا
 اليه لنفسه وبناء على ما قررناه ان مجموع الممكنات محتاج الى العمل
 مع قطعا النظر في ان هذا المحتاج اليه علة تامة اوله فان قلت يجب
 دعوى كون المجموع العلة تامة لمجموع الممكنات حتى يتم ابطال
 الجزئية قلت لا احتياج اليه الى ابطال الجزئية فان قلت دعوى كون
 كون العلل المستجبة علة تامة لا بطل الجزئية ينافي دعوى تقدم
 لما قررناه العلة التامة لا يكون متقدمة مما ادعاه لا بطل الجزئية
 ينافي ما ادعاه لا بطل الجزئية قلنا ما ادعى احدا من العلة التامة
 يجب ان لا يكون بل مدعاه بدعوى ليس ان العلة التامة يجب ان لا يكون
 التقدم في بعض الصور لا ينافي هذا قلنا ان اراد بالفاعل المستجمع
 الفاعل مع جميع ما يتوقف عليه المعلول فهو العلة والقول باحتياج كل
 واحد من الممكنات الى العلة التامة ممن بناء على ما قررناه ان جواز كون
 العلة التامة عين المعلول لم لا يجوز ان يكون كل واحد من الممكنات
 علة تامة لنفسه لا بد لنفي هذا من دليل هذا بحث آخر لا تعلق لنا
 ذكره المص لا نبخسه بعد وضع المقدمتين لا فيها ويمكن ان يجازي
 عنه بان العلة التامة في البسيط لا يمكن ان يكون نفسه انه
 يلزم منه كونه فاعلا لنفسه وهو ما اتفق على امتناع كلمة الكل
 وكل مركب لا بد له من الانتهاء الى البسيط والمراد بكل واحد واحد
 من الاحاد وكل واحد واحد من البسيط لم لا يجوز ان يكون كل واحد

منه الى جزاء المركبة مركب غاية ما في الباب ان يكون لكل مركب اجزاء
غير متناهية مركبة واستحالته مع قلنا المراد من البسيط ما لا يكون
له جزء بالفعل بحسب الخارج ولو فرضنا ان يكون لكل جزء من المركب
اجزاء بالفعل يلزم ان يكون المركب متألفا من اجزاء غير متناهية بسيطة
بحسب الخارج كما يلزم على الكلام من فعلية الـ قساما الممكنة في الجسم مركبة
منه الى جزاء لا تجري غير وهذا اللزوم امر خفي فلو ان اردت
توضيحه فارجع الى تعليلنا حيث ابطال الجزء من المحاكات فان
قلت لا نعم ان العلة التامة في البسيط يجب ان يكون متقدمة
عليها ولا يلزم من امتناع العينية التقدم لم لا يجوز ان يكون العلة
بجميع واجزائها خارجة عن المعلول غير متقدمة عليه قلنا كان الضميمة
حاكة بان المجموع المركب من الامور عن المعلول المتقدمة عليه مقدم
ليس للقوم خلاف فيه وانما الخلاف في تقدم مجموع المركب من الامور
الخارجة والداخلية مما لا يتوقف عليه المعلول عليه فان قلت سلمنا
ان كل واحد واحد من افراد الممكنات يحتاج الى الفاعل المستجمع وان
مجموع الممكنات يحتاج الى مجموع تلك الفواعل الموصوفة لكن لا نعم
ان مجموع تلك الفواعل مع مجموع ما يتوقف عليها حادثة تامة
لمجموع الممكنات لجران ان يكون المجموع موقفا على شيء لا يكون شيء
من افراد موقفا عليه فانا لو فرضنا علة تامة وان علة تامة
لا يكون مجموع علة تامة للمجموع و ضرورة توقفه على كل واحد
منه و قلنا يمكن كلامه على ما مر سابقا انه لا فرق بين ان يطلب
عنه المجموع الى باه وال التفصيل وفيه نظر اذ القول بهذا ينافي
القول بامتناع عدم المركب على بعض اجزاء الذي عليه مدار كلامه
قد بين منى اقول ايضا ان اقول قد عرفت ان مدار كلامه قد بين

سنة على ما ذكرناه ان مجموع المركب يتوقف على مجموع العلل
بناء على ذلك اقول هذا ليس اشارة الى كونه الشيء مع غيره علة
تامة لنفسه اذ لا يلزم من كونه الشيء جزء لعلة التامة متقدمة
على نفسه بناء على ما قررناه ان العلول المركب جزء من العلة التامة
بل اشارة الى عينية الفواعل فان الفاعل متقدم على المعلول
ضرورة اتفاقا ولا يلزم منه عدم دخوله في العلة التامة
فيلزم ان يقال اذا كان بقية الاجزاء داخل في العلة التامة
فيكون العلة التامة للجملة الثانية نفس تلك المجموع مع امر خارج و
هذا كما شفا الاول الذي ذكر فيه انه لفرض اللزوم تقدم الشيء على
نفسه بمرتين وان لم يلزم ذلك بناء على منع تقدم العلة التامة
فلزوم التقدم بمرتبة واحدة لا يقبل المنع اقول كلام السيد السند
قد بين منى صريح في كونه الفاعل جزء مستلزم لعدم دخول بقية
الاجزاء في العلة التامة واعتراض المص عليه وهو ان يدخل بمرتبة الفواعل
في عدم دخول بقية الاجزاء في العلة التامة وانما يلزم من جزئيتها
عدم دخولها في الفواعل لا ريب في ان ما ذكره هذا القائل من ان التوجيه
ايضا لا مدخل له في عدم بعض الاجزاء في العلة التامة بخبرية الفواعل
بل هو امر لا زم من كونه سلسلة العلل متمثلة على شيء خارج عن سلسلة
المعلولات اذ نقول على هذا التقدير لو لم يكن بعض الاجزاء خارجا
علة تامة لكان العلة للجملة الثانية هي نفس تلك الجملة مع امر خارج
عنه فيلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتين فلا يصح كلامه هذا ان يكون
يكون ردا على المص على ان قوله فلزوم التقدم بمرتبة ما لا يقبل المنع
مما اذ من يمنع تقدم العلة التامة على المعلول بناء على ان في المعلول المركب
العلة التامة نفس المعلول مع امر خارج عنه يلزم تقدم الشيء على

نفسه بمرتبة فقد عرفت ان معناه على فرض كون الفواعل نفس العلول فتأمل
فيه اقول له ينافي ابطال شق الجزئية ههنا بشئ من الوجهين
اقول يعني ان فيما سبق كان احدا الوجهين في ابطال الجزئية صحيحا
والا فربط بما عرفت وههنا كل من الوجهين بطل اما لا فلا رتبة عالية
الي واما الثالثة فلما عرفت فالفرق ربط الجزئية ههنا وبين ابطال
هناك انما مر ودان ههنا باتجاه شئ الى ^{حي} ولما لم يكن المعلول ^{الى} الة
علة شئ من الة حاد فلا يدخل في عدد شئ من عللها قبل ان يضاف الى ^{الكل} ^{الجزء}
احتياج المجموع الى المعلول الاخير هو انكار احتياج الكل الى الجزء
وانه مكابرة اقول قد مر ما يكفيك في هذا المقام فتذكر وفيه
النظر السابق اقول قد عرفت وجه دفعه فلا تغفل واذن كما هو
يلزم ان يكون ارتفاع الكل بالكلية بان لا يوجد هو ولا شئ من اجزاء
اصله متمنا بالنظر الى وجوده اقول هذا الكلام مستدرك لا دخل
له في الة استدلاله لا اصله ولو طرح من البين ويقال لو كانت الموجودات
باسرها ممكنة لا احتياج مجموعها بحيث لا يشذ عنها شئ من احوالها
الى وجود مستقل بالاجزاء بان لا يستند وجود جزء من اجزائها الى
اليه او الى ما صدر عنه والعلة ما لم يجب وجود المعلول عنها لم يوجد
ويلزم منها امتناع عدمه بحيث لا يمكن ان يتطرق اليه العدم
اصل بوجه من الوجوه فيكون جميع اجزاء متمنا لعدم بالنظر
اليه لان عدم كل جزء يستلزم عدم المجموع والشئ الذي به يكون
جميع تلك الة حاد كذلك يكون خارجا عن المجموع ولا دخل فيه كما
دليله تاما فتأمل في نقول لان اقول لا مدخل منها احتياج المجموع
الى وجود مستقل بالمعنى الذي ذكره المستدل في هذا المنع بل سلمنا
احتياج المجموع الى وجوده يستند شئ منها الى اليه او الى ما صدر

عنه يمكن ان يقال لا نعم ان العلة المستقلة التي بها يتحقق عدم المعلول
يجب ان يكون خارجا عنه والة لكاتب نفسه او داخله فيه قلت
نختار الثالثة ونمنع كونه واجبا لذاته وانما يلزم لو لم يحتج هو الى
علة بها يتحقق عدمه بالمعنى المذكور بان لا يستند وجود شئ منها
اليه او الى ما يستند اليه فان قلت على ذلكا التقدير سبب اما
نفسه فيلزم ان يكون واجبا او ما صدر عنه فيلزم توقف الشئ على
ما يتوقف عليه قلنا نختار الثالثة وهو ان كل واحد بط في الواقع كونه
كله مكم في تلكا يتوقف على ابطال الدور والتسليم اقول ان بعض
اقاخر زمانا نقل في بعض تعليقاته هذا النظر واعترض عليه بقوله
اقول هو مدفع بان لما جاز تطرق الى الجملة باسرها بان لا
يبقى شئ منها لم يجز ان يكون امتناع عدمه بالسبب الذي يتطرق
الى الجملة باسرها بان لا يبقى شئ منها لم يجز ان يكون اليه العدم
في صحة عدم الكل وانت بما فيه لاد من المصاير لاد وجوب الجزئية
غير لازم من كونه علة سلسلة ولما ذكره هذا الفاضل لا بين الملازمة
بل هو وجه اخر برأسه على ابطال علية الجزء معانه يرجع الى ما ذكره
المصنف في الطريق الثالث من التوجيه الا ان ما ذكره مجمل وما
ذكره مفصل منقح كل التفصيل والتنقيح ولم ذكره قليل لو لم يكن
احتياج المجموع الى وجود مستقل بالمعنى المذكور الكافي في اثبات المط
وهو وجود الواجب لذاته فيقال لا بد من علة لها يجب وجود المعلول
اي من علة لا يحتاج المعلول اليه الى نفسها او ما صدر عنها فيكون
وجود المعلول بها وما صدر عنها وهذا لا يمكن الا واجب الوجود
ومتمنا لعدم اقول قد عرفت انه على تقدير احتياج المعلول الى وجود
مستقل بالمعنى المذكور للمجموع جزئيا فافهم المختص به علة لا قليل

ليس هذا ملخص السؤال الاول والثاني والثالث على انه كونه
ملخصا له ايضا تأمل فله تغفل قوله الكذب قد يصدق
فالحالة غير صحيحة بان يكون التفاوت بقوله فالحالة غير صحيحة
وفيه بعد فتأمل قول الـ عتراضا له اول هو ان المقدمة المذكورة غير
مبينة فيما سبق فالحالة الى ما سبق لا يكون صحيحة اذ الحالة يقتضيه
البيان سبق فوجه عدم الصحة عدم البيان فيما سبق لا التفاوت من
الطرفين والـ عتراضا لثاني هو ان كلامه الطرفين غير صحيح في ذاته مع
قطع النظر عن الحالة صحيح ام واما جعل قوله والكلام في الموضوعين ان يكون
عطفا تفصيلا بقوله فالحالة غير صحيحة فامر عجيب لا يمكن ان يرجح به
منه اذ في فطانتك وجوب ذكر الغير بمنزلة وضعها المقدم قبل فيه
تأمل اذ الظاهر وجوب ذكر الغير بمنزلة وضعها المقدم له مؤدعا المقدم
فلا حاجة الى وجوب فتأمل قوله لا يذهب عليك ان الممكن ما لم يجب الغير
لا يوجد ولا يصح منشاء لوجوب الغير بما الحقيقة المقدم وجوب المقدم
وجوب الوجود فتأمل كان بمنزلة شريطيات غير متناهية غير مشترية
الى وضع المقدم قبل لا يدل عدم انتهائها الى وضع مقدم على عدم وضع مقدم
كيف هناك وضع مقدم متناهي متناهية وهو وجوبها بالغير غير متناهية
بناء على العرض المذكور وايضا لا خفاء ان الكلام في بيان المقدمة الاولى
والقائلة بان لو لم يجب واجب لذاته لم يوجد واجب لغيره ولا وجه في
بيانها له خذ قوله فلا يلزم وجود شيء منها لانه مبني على المقدمة القائلة بان
اذا لم يوجد واجب لغيره لم يوجد ضرورة اقول المراد من عدم الانتهاء
الموضع مقدم هو ان اذا لوحظ اذا لوحظ تلك الشريطيات حيث لا شيء
عنها شيء لا يكون فيها وضع مقدم اذ المفروض عدم امكانها كلها واما
قوله كيف وهناك وضع مقدم غير متناهية هو وجوبها بالغير غير

متناهية بناء على المفروض المذكور فلهذا امر عجيب لا يمكن ان يصح
الـ انه مثله له المفروض هو انعدام تكاليف الوجوبات بالـ سر له
وصفها وهو وظ واما قوله ولا حاجة في بيانها له خذ قوله فلا يلزم
وجود شيء منها لانه على المقدمة الثانية القائلة الخ فهو مدفوع باننا
له نعم ابتناء على المقدمة الثانية بل هو مبني على الممكن ما لم يجب له
يوجد كما ان المقدمة الثانية ايضا مبني عليه سلمنا ابتناء عليها لكن
له نعم ان في اخذ في بيان المقدمة الاولى قصورا اذ ليس المقدمة الاولى
اذ ليس المقدمة الاولى ما يتوقف على الثانية ومحض ذكرها في الاستدلال
اذ لا ينال هذا الخد فتدبر واذا حققت ذلك علمت انه اقوى الطرق
الخ قيل فيه بحث له لا يعلم بمجرد تحقيق ما سبق انه اقوى الطرق واو
له المقدمة القائلة بان الشيء ما لم يجب له يوجد غاية الخفاء ومنه
النظريات التي تحتاج الى نظار دقيقة ثم فيه انه بالنسبة الى الطريق الرابع
حكم على ما لم يعلم بعد وفيه نظرا ما اوله فلا نه لا يلزم نظرية بعض
مقدم ما البرهان وخفاها عن بعض الاوهام القاصرة عدم تمامية البرهان
اذ ليس المعتمد في تمامية البرهان بدهية مقدما لها ومطابقا للواقع
واما ثانيا فلا ن قوله انه بالنسبة الى الطريق الرابع حكم على ما لم يعلم
بعد امر لا يخفى ما فيه من الضحكة من خطاب المصليين مع جماعة لا يمكنهم
الـ طلاع على الطريقة كهذا القائل ومثاله بل مع العارفين بالطريق
وايضا التبيين عن المضارعة المحققا لوقوع بالماضي شايخ خصوص
في امثال هذه المقدمات الخطابية فتأمل فافهم لا خفاء في انه لا تفاوت
الخ قيل هكذا الحكم منه ينال ما ذكره من ان هذا الطريق اقوى الطرق
في هذا المسلك اقول يعني اذ لم يكن التفاوت بينه وبين الطريق الثالثة
فلا يكون اقوى الطرق الواقعة في هذا المسلك والجواب عنه هو ان

المراد بكونه اقوى الطرق المفايرة وعدم كونه اقوى من طرق لكونه
 راجعا اليه لا ينافي هذا فتدبر. فلو من فرع الوجود وقيل ضرورة ان
 الشئ ما لم يوجد لم يوجد ثم اعترض عليه باهذا مهم وان ادعى
 البديهة فيه يجوز ان يقتضيه الذات من حيث هي الوجود كما يقول
 المتكلمون ان ذات الواجب من حيث هي يقتضيه وجودها اقتضا
 تاما ضروريا وان وجودها بان الاول ليس فرع الوجود والثاني فرع
 تحكم بحيث لا بد له من دليل اقول اتفق عقول العقلاء على ان ماهية
 الممكن لا يمكن ان يقتضيه من حيث هي وجودا مطلقا فانه في ماهية
 الواجب فانه بعض المتكلمين زعموا انه يقتضيه وجوده من حيث هي
 والحكماء قالوا بعدم الفرق بين الواجب الممكن في عدم الاقتضاء وبهذا
 ذهبوا الى ان الوجود في الواجب تغا عينه ليس ايدا عليها والمحققين
 من المتكلمين كما يحكم نصر الدين محمد الطوسي واصل مناظره و
 اتفق الحكماء وصرحوا بعينية الوجود في الواجب جل ذلك وبعض
 المحققين لتوغل في ايصاء المتكلمين في ان وجود الواجب تغا زايما
 عليه اجاب عنه لنزوم تقدم ماهية الواجب بالوجود على وجوده بان قال
 مدار احتياج المجموع الى العلة هو الا كما فانضاف شئ بامر اذا كان
 ممكنا او كان ذلكا الشئ بحيث يجوز ان يتصف بذلك لم يكن هناك من علة
 يحصل ذلك الشئ متصفا بهذا الوجودا الثبوت كما جاز ان يتصف بالوجود
 وجاز ايضا ان لا يتصف به احتياج الى العلة فان اتصافه لا رتبة بالزوجة
 كان واجبا ولم يجز ان لا يتصف به لم يكن هناك حاجة الى علة تجعلها
 بها واذا تفقد هذا فنقول ان ذات الواجب تغا لما وجب اتصافه
 بالوجود ولم يجز ان لا يتصف به لم يكن هناك علة تصير متصفا بالوجود
 فان شابه العلة ان يرجعها حد الطرفين المساويين فاذ لم يكن

هناك طرفان متساويان فاي حاجة الى علة وترجيها كما يقال ان
 الواجب يقتضيه ذاته وجوده فنعناه ان ذاته بحيث لا يجوز ان يتصف
 بالوجود له ان هناك اقتضاء تأثير هذا الكلام ويظهر عليك ما ذكرنا
 ولما تركناه الى التأثير والعينية لا يتصور من ماهية الممكن بلا خلاف
 من العقلاء وهو يكفي في اثبات الصانع وامانة ماهية الواجب وكذلك
 عند المحققين وما قوله الفرق بين اقتضاء الذات وجودها وبين اقتضاءها
 وجود غير هاه فمدفوع بان المتكلمين القائلين باقتضاءها ماهية الواجب
 وجوده ولم يفرق بين اقتضاء الماهية وجودها وبين اقتضاءها وجود
 غير هاه بل فرقوا بين ماهية الواجب والممكن في الاقتضاء من حيث هي
 هي بان جواز هذا الاقتضاء الواجب ولم يجوزوا في الممكن كذا
 قيل فتأمل فيه اقول وجه التأمل في اذله يلزم من امتناع المحصورين
 شئ ان يكون هذا موجودا فضلا عما ان يكون موجودا ابتداء
 لزوم من تواردا علتين المستقلين على معلول واحد قيل هذا مهم
 وقوله ان ذلكا البعض له علة موجودة في السلسلة فرض مدفوع
 بان العلة الموجودة لا يلزم ان يكون مستقلة ولما سلم فلا يلزم
 ان يكون الخارج كذلك فتأمل فيه اقول وجه التأمل هو ان المفروض
 في السلسلة كون كل سابق علة مستقلة للاحق فمفعاله مستقل
 ينافي الفرض فتأمل وفيه النظر السابق قيل يعني انه لم يجوز ان
 يكون علة كل واحد من الالحاد هو الواجب مع ما فوقه فلا يلزم ان نقطاع
 قوله يجب ان يكون ذلكا الخارج علة لبعض الالحاد قلنا ان اراد العلية
 الاستقلالية فمهم قوله والي يتحقق كل من الالحاد بوجوده الواقع
 في السلسلة فيحصل المجموع بدون قلنا مهم انما يلزم ذلك لو لم يكن
 ذلكا لو لم يكن للخارج مدخل في وجود بعض الالحاد وهو مهم اذله

يلزم من نفي العلية له استقلاله نفي العلية المطلقة وان اراد
العلية بالمعنى الاعم فخلية بجميع الاحاد مسلمة لا يلزم منها انتهاء
السلسلة اقول انت خبير بان ظاهر كلام المصيرد على ان نظر
في الة نقطاع بعد تسليم الة انتهاء وما ذكره هذا القائل من التوجيه
يرجع الى الاعتراض على بقاء انتهاء السلسلة وكان لما نظر الى ان
النظر لا يمكن ان يعود على الة نقطاع بعد تسليم الة انتهاء اذ
على تقدير انتهاء السلسلة لا يمكن ان يقال لة كل واحد من الاحاد
هو الواجب وما فوقه او ينتهي على هذا الغرض الى واحد ليس فوق
فعلية النسبة يكون الواجب له غير مثبت الة نقطاع على وجه كلام
المصيرد لما وجهت وان كان خلاف الظاهر فكل واحد من تلك الاحاد لة
مستقلة في تلك السلسلة اقول وفيه نظر لانه المفروض ان في الممكنات
لة مستقلة لكل واحد واحد من احاد السلسلة فاذا فرض ان الواجب
هو العلة المستقلة كان خلاف المفروض وبين وايضا لا ريب ان
الواجب ليس اطلاقا في سلسلة الممكنات فلو تقدير ان يكون الواجب
هو العلة المستقلة فكيف يصح ان يقال لكل واحد واحد من احاد السلسلة
لة مستقلة في السلسلة فاما ان يكون لة لواحد منها فيستغنى عنها
اقول هذا كلام ظاهري ليشل سلسلة المذكورة الة تلك الة حادثة غير اعتبا
ام اخرجها فاذا حصل واحد منها بحيث لا يشك عنها شيء عرضا غير
مدخلية شيء فيفلان ريب ان لا يكون كذلك الشيء مدخل في تلك السلسلة
فقد ينقطع السلسلة قيل هذا ايضا محتمل انما يتم اذا كانت
الواجبة لة تامة او ما يجب وجودها منها لانه لو كان المصيرد يرجع اليه
تقاعا علم الى اقول قد عرفت ما ذكرنا سابقا ان الواجب على تقدير كونه
السلسلة متناهية يجب ان يكون لة واحد منها قائل وله استقلال

تقدم الشيء على نفسه قيل هذا مبني على ان العلة مطلقا متقدمة على
المعلول وقد تقدم الكلام عليه مفصلا اقول المراد من العلة ^{ههنا}
هو العلية وله خلاف لانه قد تقدم الفاعل على المعلول انما التراء
في تقدم العلة عليه فيبدو عنه بانه محض الخيال لا شك
ان مراتب الاعداد ليست بتفاضيلها في العقول الناقصة لعدم
افتدادها حالها تفصيلها واما في الملا الة على فلا بد ان يكون موجبا
تفصيلها الة يلزم عدم علمه بها كذا انه يستلزم النقص في القابلية
والحالة المنتظمة في غيره من العقول لو محدة وانه مع عندهم وايضا ان
كل من تلك المراتب متصفة بثبوتها في نفس الامر لانه ثبوت الشيء للشيء
فرع ثبوت المثبت له كما هو المشهور فيما بينهم وان كانا تصافيا بالصفة
الشيئية في نفس الامر فربما الكابرة ولا خفاء في ان جريا اليها
لا يستدعي الوجود الخارجي بل يكفي فيه الوجود في الذهن في نفس الامر
فانه بشكال بان لا يندفع بما ذكره اللهم الا ان يقال ان اكثر المتكلمين
لا يقولون بالوجود الذهني وله يلزم عندهم كونه الشيء معلوما
كونه موجودا اقول وفيه بحث اما اوله فلا تاله نعم ان عدم علمه بالامر
الانتزاعية له على وجه التفصيل نقص عليه تقا والديله عليه القائل
على ان جميع الاشياء يجب ان يكون معلوما لله تقا واما ان جميع اغناء
المعلوم يجب ان يكون حاصلا له تقا فلا يرى ان كثيرا من محققه
المتكلمين من المتأخرين كالصوفي وغيره من قول الحكماء في انه تقا له
بجميع الجزئيات لا على الجزئيات هذا النقص العلم بخصوص
بالممكنات الملوية وليس هذا اقول بعد علمه تقا بالجزئيات باليقين
شيء من الجزئيات مجهول له تقا من ذلك علوا كبيرا بل نفي بنحو العلم
وابتات اخر لا نجد فيه محذورا كيف قد صرح المصيرد في الرسالة الجديدة

في اثبات الواجب بان علمه تعالى بغير ذاته بالاجمال حيث قال اقول والدع
نسب ان يكون مذهب الحكماء هو ان ذاته تعالى غير العلم بذاته فهو
علم بذاته كما ان عيسى الوجود القائم بذاته فهو علم بذاته وعلمه بمقتولته
اجماله كما سبق التلويح اليه من نقل كلامه من قال ان الصورة المحسوسة
لوقامت بذاته كانت حاسة ومحسوسة فهذا العلم القائم بذاته علمه
لعلمه بغيره كما ان العلم الاجمالي باعتبار وعلم اجمالي بمعلوماتها باعتبار
اخر والحقيقة الاولى علمه للحقيقة الثانية فعلم بذاته من حيث ان علم
بذاته كما ان العلم الاجمالي فينا مبدءا للعلم التفصيلي كذلك العلم
الاجمالي الالهى خلاف الصورة التفصيلية في الخارج وفي المدا بالفلية
والنفسانية هذا كله وقد صرح في مواضع كثيرة في غير هذه الرسالة
في غير هذا الموضع بان علمه تعالى بالعلوم على الوجه الاجمالي واما ثانيا
فلا ان المتكلمين لا يشتبهون العقول المجردة لا يقولون بان المجردة
ليس له حالة منتظر بل يستدلون على نفي العقول المجردة ويبيحون
فيه وليس هذا من قواعد الحكماء فلا يرد عليهم ما اوردته هذا القائل
من عدم العقول المجردة بمراتبها لعدم واستلزم ان يكون لها حالة
منتظر على ان الحكماء القائلين بوجود العقول المجردة لا يقولون
البيان جميعا الى حوالا الممكنة للعقول المجردة حاصلة لها اذا ما كان
علمها بالامور الغير المتناهية على الوجه التفصيلي مم وهي التي لا تراعى
الفيه واما ثانيا فلا يصح ان تصاف مراتب الاعداد القربية والبعدية ليس
البعدي وجودها في الذهن ان الفوقية البعدية من العقولات الثانية
التي يتصف المحل بها بشي من الوجود الذهني فكل مرتبة من تلك المراتب اذا
حصلت في الذهن فهو متصف بالفوقية البعدية فيه اي للعقل ان يتعد
منه الفوقية والبعدية وكل ما ليس في الذهن فغير متصف بشيء لافي

في الخارج وله في الذهن لعدمه فيها وايضا له في الوجود الاجمالي
ليس بكاف في هذا الى تصافا واما راجعا فكان تلك المراتب مفصلة
معلومة يكفي في التطبيق سواء كان العلم بها عبارة عن وجودها
الذهني او غير ذلك فتم فيه اقول كان وجه التأمل ان هذا النحو
من الوجود للحوادث وكفايته الوجود الاجمالي وامتناع وجود الغير
المتناهي مفصلة في الذهن مشترك بين الحوادث ومراتب الاعداد
فالفرق بينها ماله وجه له وله يوجد فيه الامور الغير المتناهية
مفصلة قبل هذا لا يتم في المبادئ العالية كما سميت وكذا الحال في
قوله له في الذهن مفصلة ويعلم منه ضعف قوله لكن العقل لا يقدر
على استحضار ماله نهاية له مفصلة اقول انت عرفت ما فيه فتذكر
ايضا يوجب علم المبادئ بالامور التي اعمت المنحلة على التفصيل
يوجب عليها الجميع لا تقامات الممكنة للجسم ما حصل له في المبادئ فيلزم
تركيب الجسم من اجزاء غير متناهية لا يتجزى ضرورة ان الكثير لا يد
له من الواحد فتأمل فيه فانه في كمال الدقة واللطافة اقول لقا
ان يقول الخ اقول هذا لما يرد على الحكماء لو كان مرادهم من التطبيق
هو التطبيق الذهني والظاهر ان مرادهم هو الخارج ولذا يقولون
بعد اجزاء التطبيق في الامور لمعلومة الوجود لا على سبيل الحال
او من غير ترتيب ضرورة ان الامور الغير المتناهية المتتينة لا ياتي
من الطباق واحد على واحد انطباقا لباقي على الباقى وانما هذا
البرهان غير تام لانه المراد من التطبيق ان كان في الذهن ضرورة
انه لا يلزم من توهم انطباق المبدء على المبدء انطباقا لباقي على
الباقي ونفس المراد من توهم انطباق المجموع على المجموع ان ينطبق
فلا ينطبق في الامور الغير المتناهية الوجودها في الذهن

مفصلة والعلم اجمالى لا يكفى في التطبيق بل في فرضه في نفس الامر
اذ توهم له تطابق له يستلزم مطابقة الواقع لجواز ان يكون شئ
ممتنعاً في نفس الامر ونحن نتوهم وتقرضه وهو ظواهر كان المراد
التطبيق هو الخارج فيرد عليه ما اورد عليه الامام الرازي في المباني
الشرقية حيث قال وعلى هذا البرهان شك بغير على اصل وهو ان تطبيق
نهاية الزايد على نهاية الناقص انما يكون احد وجوه ثلاثة احدها ان
الناقص ثانياً ان يزداد الناقص حتى ينطبق طرفه الزايد او ينقص
الطرف الزايد وتأمل حتى ينطبق على طرفه الناقص وثالثها ان يبقى
الزايد والناقص كما كانا وما هي موضع النهاية الزايد على نهاية الناقص
وجم اظهر الزايد فضل لا ينطبق في ذلك مثل خطين متقاربين انما يتما
اذا اطبقتا ثانياً حديث في الزايد فضل لا ينطبق على الناقص ثم لا
يزيد تلك الفضلة ويتعدى الى الجانب الاخر اذ عرفت هذا فنقول ان
ادعينا ذلك بالوجه في يصير كل واحد منها حجة التطبيق بين نهايتي
المقدارين على الوجه فقد صار تاعلى المطالاة ولا في الخلط انما يمكن
ان يتحرك بكل اذا اخلى مكانا وينقل غيره وذلك انما يصح اذا كانتا
من كل الجهتين وان ادعينا ذلك بالوجه الثاني في يصير كل واحد منها بعد
التمويل الذبول مساوياً للاخر ولا يلزم منه مع وان ادعينا ذلك بالوجه
الثالث فللخصم ان يقول الزايد والناقص ممتدان الى غير النهاية
ويبقى في الزايد تلك الفضلة فامتدادها الى غير النهاية ولا يكفي
ان جعل الناقص مساوياً للزايد لا تلك الفضلة ابداموجودة كما
الزايد ثم اعلم ان كثير من اهل النظر زعموا ان كل الزيادة والنقصان
فهو متناهى ولم يروا في اقتضاء احتمالاً لزيادة والنقصان للتناهي
امكان المطابقة واجاب عنه الامام الرازي في المباحث بان العلم بان

كل ما يحتمل الزيادة والنقصان يكون متناهيماً اما ان يقال انه لا
او ان النظر يتأبط ان يكون من الاوليات العقلية اختلفوا
فيه فمنهم من زعم ان الاجسام مركبة من اجزاء لا نهاية لها بالفعل
منهم من زعم ان العالم مركب من اجزاء كرية الشكل صلبة لا نهاية
لها ومنهم من قال بالخليط الغير المتناهي والمسلمون اتفقوا على ان
مقدورات الله تعالى ومعلوماته غير متناهية ومنهم من زعم ان انواع
الالوان المقدورة من تلك واللحن الذي لا يتجزى عندهم يمكن حصوله
في احيان غير متناهية على البدل ومنهم من رغب في العدم ذوات
غير متناهية ومنهم من اثبت من تلك صفة غير متناهية وكذا يعلم
بالبدية ان مراتب الاعداد غير متناهية وكذا يعلم بان مكانات
الماضية لا بدايتها والحركة الجارية في المستقبل التي يمكن حدوثها
لا نهاية لها ان كل من هذه الامور الثلاثة محتملة للزيادة والنقصان
فان عدد بعضها اقل لا محالة عن عدد كلها فهذه المناهية تنفقد
اجمافاً منقولاً بين العقلاء على انه ليس كل ما يقبل الزيادة والنقصان
يجب ان يكون متناهيماً فكيف يقال العلم يوجب تناهي ما يقبل الزيادة
والنقصان من البدئية فان هذه القضية لا تصح الا بالبرهان وذكر
البرهان لا يتقرر فيما يحتمل ان يطابق ويبان ان الموجب للتناهي هو
انه يجب انتهاء الناقص الى حد لا يبقى منه شئ بعد من الزايد وهذا
انما يجب لو تقرر وقوع الجزء من الجملة الناقصة في مقابلة جزئ من الجملة
الزايدة فانه ان كان كذلك ممكننا يجب انتهاء الناقص الى حد لا يبقى منه
ويبقى من الزايد شئ وذلك انما يتحقق فيما يحتمل ان يطابق لانه ان تقى
جزء من الجملة الزايدة استحالة حصول الجملة في حد واحد فلا جرم
اذا صار جزء من الجملة الثانية مشغولاً بما استجزى من المشغول

من الجملة الزائدة استحالة ان يصير بعينه مشغولا بما سته جزء اخر
بل المشغول بجملة جزء اخر من الجملة الزائدة جزء اخر من الجملة
الناقصة وذلك يوجب انتهاء الناقص الى حيث ينقطع ويبقى بعد
ذلك من الجملة الزائدة مقدار الزيادة فاله معد التي لا يحتمل ان ينقطع
فليس هناك بين اجزاء الجملة بمسافة حتى يكون بمسافة جزء جزء يمنع
من ان يمس جزء اخر بل ليس بينها نسبة الى من وجهي احدهما كل
منها مثله لصاحب كس لا يلزم من كونه الشيء مثله شيء ان لا يكون
غيره مثله وما في المقابل فان المشغول بمسافة جزء يمنع اذ يتكافؤ
في تلك الحالة مشغولا بمسافة جزء اخر فلا جرم كانت المسافة والناقص
منظريه للفضل الخالي من الغرضهما جملتا فلا يتكافؤ ذلكا لمقابلته شيء
واحد بشيء واما ان يفرض تقابل الى ما داخل الجملتين باحاد جملة اخرى
فذلك محال العقل لا يقوى على تحصيل عدالة نهاية لها على التفصيل
واما ان يقال احاد احدى الجملتين ببعض احاد الجملة الاخرى فلا يلزم
منه وقوع النقص في الكل فظهر ما قلنا ان الفضل الخالي من الغرض
انما يلزم عنه وقوعه الى نطبق فثبت استحالة الزيادة والنقص الى
يوجب التناهي بهذا الشرط هذا كله وهو شرط ان المراد من النطاق
هو الى نطبق الخارج كما ذكرناه سابقا فتذكر فافهم ان الزيادة
بما يكون في الوسا ط قيل لا يخفى من ان يكون واحد في الجملة الناقصة بان
كل واحد واحد من احاد الجملة الزائدة بمعنى انه لا يوجد في الجملة الزائدة
لا يكون في مقابلته واحد في الجملة الناقصة في يلزم التساوي بين
الجملتين واما ان يوجد في الجملة الزائدة واحد لا يكون في مقابلته
اي اقول فيه بحث اذ لا يلزم من عدم وجود جزء في الجملة الزائدة لا يوجد
في مقابلته جزء من الجملة الناقصة تساوي الجملتين بمقابلته القليل

للكثير مثله اذا طبقنا طرفي جبل على طرفي جبل اخر اقصى منه يكون
ما بين طرفي الجبل الزايد ان زيد ما بين طرفي الجبل الزايد ان زيد ما
بين طرفي الجبل الناقص معناه التناهي يقابل الى ولا وكذا اجزاء
ان كل جزء من التناهي ناقص مما هو بازا في الزيادة مثله نصف التناهي
الناقص من نصف الاول وكذا اربعة من ربعة وهكذا وياجملة الفضل
الحالي من العوض يظهر في الزيادة الى بعد الى نطبق على ما عرفت
نقلناه من البياض ومن هذا يعلم ضعف ما ذكره بقوله ما ذكره من ان
الزيادة ربما يكون في الوسا الى اخر فتأمل غير موجود اصل
اجتماع اجزاء اصله قيل فيما هم يقولون بوجود بعض القطع الى اقول
فيه بحث لانهم صرحوا بان الموجود في الخارج ليس بالحركة بمعنى التوسط
واما الحركة بمعنى القطع فامر يوجد في الذهن من استمرار وعدم استمراره
وكذا الزمان المنطبق عليه قال الامام في المحضر قال ارسطو الحركة آفة
لغيره وصل فقد انقطع فاذا لم يوجد لهذا المعنى في الوجود في الذهن
له الحركة نسبة الى المكان الذي تركه نسبتا اخرى الى المكان الذي ادركه
فاذا ارتسمت الصور تلك الخيال معا حصل شعوبها من متحدة اولها
الى اخرها والتناهي هو الوجود في الخارج وهو كونه الجسم متوقفا
بين المبدأ والمنتهى للذي للمسافة وذلك انما يتحقق اذا لم يكن الجسم
شيء من حدود المسافة الى ان واحدا ولو استوفى واحدا واحدا اكثر من
ذلك الحد انتهى حركته في يكون حاصلا في المنتهى الى في الوسط بين
المبدأ والمنتهى هذا كله وقد صرحوا في ذلك في سائر الكتب
الحكيمة فاسناد القول بوجود الحركة بمعنى القطع اليهم ليس له
عنق كبتهم كما لا يخفى على المقدرة في الصناعة فوليكتبا ملصاق
اقول كانه اشارة الى ما ذكرناه سابقا من ان هذا الوجود لا مدخله

في صحة التطبيق ولما ترتب باعتباره الى قيل فيه ان الترتيب ^{حاشا}
 متناهي الى اقول وفيه بحث لان الترتيب بين العلل والمعلولات
 ايضا ليست من حيث الاجتماع فان الترتيب من حيث التوفيق ^{حاشا}
 من وقوعها في زمان واحد وتدبر الى تلك العبارة وهي ان الترتيب
 الى قيل له فرق معتد به الى اقول الفرق بين هذه العبارة وهي ما ذكره
 اوله وهو ان التطبيق بالفعل وما في هذه العبارة قابلية التطبيق
 فكان هذا الوجه نعم ان عجز الوهم لا يخالف ان يكون بالفعل
 لا يقابل في التطبيق يقابل ولا يلزم من عدم قبولها التطبيق
 وما ذكره اوله هو منع صحة التطبيق بالفعل فينبغي ان يكون الاستدلال
 المعنيين ولحد ولا مجال للتعجب وخلافه مستلزم ان المستدل ^{عليه} وله من عدم
 الا نطبق بالفعل على الا نطبق ولما اورد المنع بدل الا نطبق الى نقطه
 وهذا ليس بامر عجيب بل مثله كثير في كلامهم وفيه نظيره في اللزم
 على تقدير عدم التناهي الى قيل انت تعلم ان العقل اذا توجه الى واحد واحد
 من الامور اقول وفيه نظيره نعم ان ارد ان العقل اذا لحظ المجموع
 الغير المتناهي لا يجزم بان المجموع الغير المتناهي يجب ان يكون وراءه علة
 فهو على تقدير تسليم وجه اخر برأسه دال على انتهاء السلسلة الغير
 المتناهية غير الاستدلال المذكور وكلام المص على هذا الاستدلال
 وان اراد ان العقل اذا لحظ المجموع الغير المتناهي مجله يتم هذا
 الاستدلال ويحكم له جله يلزم كونه العلة وراء المجموع الغير المتناهي
 فهو لا وجه له ما ذكره المستدل في بيان لزوم زيادة العلة
 متكاثر من العلة منطبقا على معلول انما يتم في الجملة المتناهية لا غير المتناهية
 سواء لحظناه مجله او مفصلا او عدم الزيادة في غير المتناهي ^{مكون}
 ان يكون كونه غير المتناهي لا لا نطبق المعلول على علة بخلاف

المتناهي فان عدم الزيادة لا يتصور الا باله نطبق لنهم زيادة
 المعلولية على عدد العلوية الى قال بعضا فاضل زماننا هذا البرهان
 عدل عليه الفحول تلقى بالقبول وفيه تأمل بعد لانه انما يريد ان
 يزيد عدد المعلولية بحسب نفس الامر فهو انما ينفي في هذا الدعوى لو كان
 نصف وجهه في الواقع انه ليس كذلك خيقي اعتبار من انتراعي
 كما مر في بطلانه وانما يريد ان يزيد عدد العلوية على عدد العلوية بعد
 ملا حظم العقل ياها وانتراعيها من هذا الاحاد فالعقل لا ينتزع جميع
 تلك العلوية والمعلوليات حتى يلزم المحذور المذكور اقول كما ان العلوية
 والمعلولية متضايفان كذلك العلة من حيث انها علة متضايف للمعلول
 انه معلول والعلوية والمعلولية وان كانتا انتراعيين فلا شك في ان
 العلة والمعلول موجودان في الخارج ويجري برهانها فلا يتصور فانا
 لو تسلسلت العلل الى غير النهاية لزم زيادة عدد المعلول على عدد
 العلل في تلك السلسلة ببيان الملازمة ان احاد السلسلة ما خلا
 المعلول الى غير معلول وعلة فتساوى عدد العلل والمعلول فيما فوق
 المعلول الى غير ضرورة انطباقا خارجا من غير تفاوت والمعلول الى غير
 معه فقط والامر في تقدير العلوية والمعلولية بالعلة والمعلول من غير
 ومن انما يعلم من قول الحكماء ان هذا البرهان يجري في الامور الوجودية
 المجمعة في الوجود تأمل هذا وقع البحث ببعض الدلائل الذي اعتمد
 هذا الفاضل في اثبات الواجب ففي ما عليها فمنها انما لو انحصر الوجود
 في الممكن ذهب سلسلة الممكن الى غير النهاية وهو محال لوجود سلسلة
 غير متناهية كان عدد ما معينه محالة ويجد بينه وبين الواحد اعداد
 غير متناهية مترتبة في الزيادة والنقصان لا ثلثين والثلثة والاربعة
 وهكذا فيلزم وجود امور غير متناهية متتالية هي مراتب الاعداد معلومة

محصورة بين الخاصين وهو الواحد والعدد الغير المتناهي هو
مح فوجد امور غير متناهية مح فوجب وجود واجب لذاته وهو المطلق
فيه بحث من وجوه اما الاول وهو انه لو تم هذا الدليل لدل على امتناع
الحركة لان الحركة على ما قرره عبارة عنه كون الشيء بين المبدء والمنتهى
بحيث يكون له في كل آن من الانات المفروضة زمانا فون من العقولة
التي يقع فيها الحركة لا يكون في ذلك الفرض قبل ذلك الا ان ولا بعد ولا
شك ان الانات المفروضة في الزمان غير متناهية فلو تحقق الحركة كالمتميز
افراد غير متناهية عدم معين ويجد بينه وبين الواحد اعداد غير
متناهية مترتبة في الزايد والناقص كالتثنية والثالثة وهكذا فيلزم
وجود غير متناهية مترتبة هي مراتب الاعداد محصورة بين الخاصين
وهي الواحد والغير المتناهي وقد لا يقع في بعض اشعار في بعضها محال
مع ان الدليل ورد عليه هذا النقض فاجاب عن معروض الاعداد موجود في
السلسلة الغير المتناهية المترتبة من العلل والمعلولات وليس موجودا
في المادة التي اوردته بقلب كلامه في الاعداد ولا معروضاتها اذ
الضرورة حالكة بان معروض الاعداد ليس محصورا بين الخاصين
والاعداد لا يختلف حالها الا باختلاف معروضاتها لا بسواء
كانت معروضاتها موجودة ومعدومة امور غير اعتبارية انتزاعية فاما
بان في المادة اخرجنا البرهان يلزم انحصار المعروضات من حيث
انصافها بالاعداد بين الخاصين ومما بالواحد من حيث انصافها
انصافا بالوحدة والجميع الغير المتناهي من حيث انصافه بالجميع والعدد
تلك المعروضات الغير المتناهية لوجودها في الخابيع يتنوع انحصارها بين
الخاصين بخلاف المادة او معدومة معروضات الاعداد ايضا اعتبارية
كالاعداد فقلنا ان اردت بقولك ان تلك المعروضات من حيث انصافها

بالاعداد يلزم بين الخاصين ان تلك الاعداد تصاف يصي منشأ انحصار
المعروضات بين الخاصين فهو ظاهر البطلان له من المجموع الغير
المتناهي مشتمل على سائر المعدومات وليس طر فالها كما ان في الاعداد المتناهية
متناهية عشرة اعداد اعداد التي اجزاؤها محصورة بين عددها
وبين الواحد وليس تلك الاعداد محصورة بين الواحد ومعروض الشيء
وان اردت يعني اخر فعل حتى يستعينه منك مرغبا بايرادى واما الذي
فهو اننا لا نعلم ان الغير المتناهي عددا معينا له العدد والنقيض من
خواص المتناهي وبذلك صرح شارب التلويح وقال واما الثالث
فهو ان انحصار الامور الغير المتناهية الموجودة بين الخاصين
مح واما انحصار الامور التي انتزاعية الاختيارية فلا من استحالة
منها ان لو انحصر الموجود في الممكن فيجب امتداد كل ممكن الى ممكن اخر
مثل اوله استحالة ولا ضرورة له بان يذهب لسلسلة الاعداد الى
غير النهاية فاما ان وجود كل تلك الاعداد يستند الى وجود علتها
بعدمه ينتفي عدمها اذ عدم معلوم علمه والممكن يحصل للماهية على
السوية فاذا اخذت هذه السلسلة بذاتها سوت نسبة استنادها
لحاد الى طريق الوجود والعدم فان يوجد هذه السلسلة بهذه العلة
التي بين احادها ليس في تقدم تلك العلة بعينها اذ كل من احادها كما ان
لو وجد علت وجود واحد اخر كذلك لا يوجد بتلك العلة يكون ترجيحا
بله مرجح وهو مح هو بالمرح من وجود الممكن بدون الواجب اقول انت
خبري بما في هذا الاستدلال من الوحدة لان معنى كونه ^{وجود} شيء اخر وعدم
علته لعدم ليس الى ان الشيء الاول ان يصلح لما الوجود لوجود نسبة وجود
اخر وان عدمه الاخر فاذا عرفت هذا فنقول وجود السلسلة بتلك العلية
دون عدمها ليس ترجيحا غير مرجح بل المرجح هو حصول الوجود وعلتها

لعلية دونه فان نقل الكلام الى العلة بان نسبة الوجود والعدم اليها
 ايضا بالجوئية فان اتصافها بالوجود دونه العدم يكون ترجيحاً
 غير مرجح فنقول اتصافها ايضا بالوجود بوجود علة وهكذا ولا يلزم
 علينا الوجود لسلسلة غير متناهية يكون وجود كل واحد من افراد
 السابقة مرجحاً بوجود اللاحقة و مرجح وجود المجموع هو وجود مجموع
 علل الاحاد فلا يلزم وجود السلسلة و مع وجود احادها التبرجح
 بل مرجح وهو معنى السلسلة في العلة الى هذا والعجب منه انه كان
 ترجيحاً بان نسبة امثال هذا بطونه الى وراق ومنها انه لو لم يكن
 في الوجود واجبات لنقلت سلسلة الممكنة الى غير النهاية لما مر
 لكن التسامح له لانه لو ذهب لسلسلة الى غير النهاية فرضنا واحداً
 من مبداء فيوجد في تلك السلسلة احاد غير متناهية معينة في المراتب
 الزوجية كالثاني والرابع والسادس لانه يوجد بازاء كل فرد من الاحاد الذي
 واحد من الثانية وبالعكس فعدد الاحاد له وحده مثل عدد الاحاد الثالثة
 ويتفاضل ان الواحد وبالحكمة فعدد السلسلة الغير المتناهية المفضلة
 نصف في الواقع ليس له نصف كل عدد ذي نصف يحصل من اى جانب
 باحد العدد كما يحكم الحدس الصائب فباعتبار الترتيب الذي التف عليه
 هذه السلسلة يكون لها نصف ضرورة فنصف السلسلة محصور بين
 مبداءها ونصفها فهو متناه فكذا كل السلسلة وذلك ما اردناه فاذا
 امتنع ذهنا سلسلة الممكنة الى النهاية وجب وجود موجود لذاته وهو المط
 وفيه بحث ما اوله فلا نالهم انه يلزم من فرض واحد من السلسلة
 مبداء وجود سلسلة غير متناهية مركبة من الاحاد المتناهية الوا
 في المراتب الفردية وسلسلة غير متناهية مركبة من الاحاد المتناهية
 الواقعة في المراتب الزوجية واما وجود سلسلة مركبة من غير متناهية

مركبة غير متناهية كذا فلا يلزم اصله واما ثانياً فله انه لا يلزم من وجود
 في المراتب الزوجية بازاء فرد يوجد المراتب الفردية معها وله تفاضل بينها
 واما يظهر التساوي والتفاضل بعدالة تطابق على ما عرفت سابقاً
 نقلناه من كلام الامام كيف وهم عرفوا المتساوية بالمطابقة غير
 تفاضل واما ثالثاً فله في المراتب الزوجية بان يوجد بازاء كل واحد من افراد
 الزوجية واحد من الاحاد الفردية وبالعكس وبمعنى التفاضل بين
 السلسلتين بواحد من سبيل اليس واما بايعا فله ناله ثم ان السلسلة
 الغير المتناهية عدد نعم هي مشتملة على مراتب غير متناهية من العدد كل
 واحد من تلك المراتب احاد متناهية واما خامساً فله ناله ثم ان نصف
 كل عدد يحصل من اى جانب يأخذ عدد باى نحو مأخذ بل هذا محصور
 بالتناهي الاول اننا نتم الى وقوع المختلف بالجملة اقول واعترض
 عليهم بعضاً فاضل ما ننا ان الفرض هو ان يكون الممكن ان يكون واحد
 طرفيه او الحبال نظر الى ذاته اولوية كافية في وقوعه متفرقة الى انضمام معنى
 اخر فاذا امكن الطرفين الاخر وكان وقوعه بسبب مرجح يتوقف وقوع
 الطرفين على عدمه لم يكن الاولوية كافية في وقوع ذلك الطرفين والاعلم
 بل كان الذاتي اولوية محتاجة في وقوع الاول الى انضمام عدم السبب
 اليها هذا كلامه وانا نقول غاية ما يمكن ان يقال في توقف الطرفين الاول
 سبب اخر هو انه على تقدير وقوع سبب يكون ذلك الطرفين موجوداً او لا
 يمكن ان يكون الطرفين الاول موجوداً ضرورة كون احاد الطرفين متافياً
 للاخر فيكون وقوع الطرفين الاول موقوفاً على عدم سبب الطرفين الاخر
 وفيه نظر ناله ثم وقوع الطرفين الاول موقوفاً على عدم سبب الطرفين الاخر

الكتاب

